

مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦١٩٤**
الثلاثاء، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٢٥
نيويورك

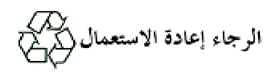
الرئيس:	السيدة رايس/السيدة ديكارلو	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد تيندريبيوغو
	تركيا	السيد داود أوغلو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد ليو تسين من
	فرنسا	السيد آرو
	فييت نام	السيد لي لونغ منه
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد غييرمت
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2009/475)


09-53151 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إشادة بالسيدة نورما تشان، رئيسة فرع أمانة مجلس الأمن

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): قبل بدء مناقشتنا بشأن أفغانستان وإعطاء الكلمة للممثل الخاص إيدي، أود أن أغتنم بضع دقائق لأشيد بالسيدة نورما تشان، رئيسة فرع أمانة مجلس الأمن. والعديد منا يعلم وكان بعضنا، ومن ضمنهم شخصي، في حالة نكران حيال حقيقة أن السيدة نورما ستتقاعد غدا بعد عمل استمر ٣٦ عاما في الأمم المتحدة.

إن نورما، التي كانت يشار إليها في بعض الأحيان بالعضو الدائم السادس، بمثابة مؤسسة داخل مجلس الأمن. وقد انضمت إلى فرع أمانة مجلس الأمن في أيار/مايو ١٩٧٨. وباستثناء عملها لمدة ثلاثة أعوام في فيينا، فقد خدمت في المجلس دون انقطاع منذ ذلك الحين. ويعني ذلك أن نورما عملت مع أكثر من ١٠٠ دولة عضو وما يزيد على ٣٣٠ رئيسا لمجلس الأمن، وهو سجل غير مسبوق ولا نظير له ومن المستبعد تحطيم هذا الرقم القياسي.

لكن طول مدة خدمتها ليس الأمر الاستثنائي الوحيد، وإنما أيضا المهارة والحرفية والأمانة التي تؤدي بها هذا العمل كل يوم. إن نورما هنا لتوجيه عمل المجلس خلال اللحظات الحاسمة ولكفالة أداء العمل يوميا وإنجازه على خير وجه.

لقد استفاد العديد من الرؤساء ورؤساء الوزراء والمئات من وزراء الخارجية وآلاف الممثلين الدائمين من أعضاء المجلس وغير الأعضاء على السواء من نصحها الحكيم ومشورتها الخبيرة، كما أستفيد أنا كل يوم خلال هذا الشهر. وبوصفي سفيرة جديدة، فقد اعتمدت على نورما لمساعدتي على فهم ما دق من تفاصيل جلسات المجلس – السوابق والإجراءات – وكيف تبرع في كتابة وتدقيق مخطوطاتها الشهيرة للجلسات الرسمية.

يقضي الكثيرون الشهر الأخير قبل تقاعدهم في الاستمتاع بحفلات غداء وعشاء وفي حزم الأشياء، لكن نورما ليست كذلك. فقد عملت في شهرها الأخير بجد كعهدها دائما، وساعدتنا في التحضير للقمة الخامسة في تاريخ المجلس ومرة أخرى، وظفت نورما حرفيتها وطاقتها وحماستها التي لا تفتر لصالح المجلس. وفي سياق اهتمامها بالتفاصيل، فقد حفزت همة فريقها وبذلت كل الجهود الضرورية لتحقيق النتائج المرجوة.

ولذلك، فإننا نعرب لنورما عن عميق امتناننا لتفانيها من أجل المجلس وخدمتها له ولنا وللنهوض بالسلام والأمن العالميين. وتقاعدها المستحق تماما خسارة كبيرة لنا جميعا، ولكننا نشاركها فرحتها بشأن ما ينتظرها من تجارب جديدة مستقبلا.

وأرجو من زملائي أعضاء المجلس الانضمام إلي في الإعراب عن أطيب التمنيات وخالص الشكر لنورما تشان على خدمتها الممتازة لصالح السلام والأمن العالميين وتفانيها في العمل الحيوي لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2009/475)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل أفغانستان، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم بموافقة المجلس، دعوة ذلك

الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لـه الحـق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيسة، شغل السيد سبانتا (أفغانستان) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد رانغين دادفار سبانتا، وزير خارجية أفغانستان.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد كاي إيدي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2009/475، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد كاي إيدي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

أعطي الكلمة الآن للسيد إيدي.

السيد إيدي (تكلم بالإنكليزية): إن هذا بالتأكيد هو وقت اتخاذ القرار في أفغانستان ولصالح أفغانستان. وإذا نظرنا إلى الأسابيع القليلة المقبلة، يمكننا أن نرى كم القرارات الحاسمة التي تنتظرنا. وسنقرر معا آفاق النجاح في إنهاء صراع زادت حدته خلال الشهور القليلة الماضية. واسمحوا لي أن أشير إلى بعض هذه القرارات فحسب.

أولا وبالتأكيد، سيتم حسم النتائج النهائية لانتخابات ٢٠ آب/أغسطس ثم يجري التصديق عليها. وبعد ذلك، سيتعين على الرئيس المقبل تشكيل حكومته وتحديد جدول أعماله السياسي. وسيكون من بين تلك القرارات كيفية تدشين عملية للسلام والمصالحة. وسيتعين اتخاذ قرارات بشأن حجم القوات العسكرية الدولية وتشكيلها في المستقبل وكذلك الحال بالنسبة لقوات الأمن الأفغانية. وأخيرا، يجب اتخاذ قرارات بخصوص أولويات المساعدة الإنمائية الدولية وتخصيصها.

وفي مواجهة هذه القرارات الهامة، لا بد أن أشدد على أن الاستمرار في أداء الأعمال بالطريقة نفسها لم يعد خيارا ببساطة. ويجب علينا أن نغير تفكيرنا بطريقة ما.

وليس هناك جديد تماما فيما أطلب إلى المجلس القيام به. إنها أمور متفق عليها في حقيقة الأمر. ولقد تحدثنا بشأنها وقرأنا عنها. وجرى الاتفاق عليها رسميا في الوثائق الدولية. لكن ثمة مشكلة واحدة: أننا لم ننفذها. وفي حالة التنفيذ، فإنني أعتقد أن ما تعهدنا به يمكن أن يكون له تأثير هائل على أرض الواقع. ولكن إذا لم ننفذ وإذا أحجمنا عن اتخاذ القرارات الصعبة، فإن الحالة العامة على أرض الواقع ستستمر في التدهور.

أولا، أدلي ببضع كلمات بشأن الانتخابات. نعم، لقد حدث تزوير وارتكب مسؤولو الانتخابات والمرشحون وأنصارهم وكذلك مسؤولو الحكومة مخالفات. وكانت المشاركة الانتخابية ضعيفة، تقريبا في نفس مستوى المشاركة في انتخابات البرلمان الأوروبي. لكن أفغانستان بلد في حالة

صراع. و لم يشهد أي يوم منذ عام ٢٠٠٢ هذا العدد الكبير من الحوادث الأمنية مثل تلك التي وقعت يوم ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

ومع ذلك، فقد فتح عدد أكبر من مراكز الاقتراع أبوابه مقارنة بالانتخابات التي جرت في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. وبذلت قوات الأمن ولجنة الانتخابات المستقلة قصارى جهدهما لمساعدة الناخبين في الوصول إلى تلك المراكز. وكما قلت، فإنهم قاموا بذلك في بلد ليس في حالة صراع فحسب، ولكنه يعاني من ضعف المؤسسات وضعف الهياكل الأساسية ووجود عدد ضخم من السكان الأميين الذين واجهوا بطاقة اقتراع تضم أسماء ٤١ مرشحا رئاسيا. ويبين ذلك مدى تعقد المسألة.

أود أن أشدد على بضعة عناصر إيجابية ينبغي ألا تغيب عن بالنا. فقد شهدت الحملة الانتخابية مشاركة جماهيرية لم تشهدها أفغانستان من قبل مطلقا. وكانت هناك مناقشة حقيقية بين البدائل السياسية لم يشهدها شعب أفغانستان من قبل على الإطلاق. وأنا أرى أن هذه المشاركة الجماهيرية القوية تثبت أن الشعب الأفغاني كان يريد هذه الانتخابات. وقد أراد مواصلة العمليات الديمقراطية في هذا البلد.

قبل أسبوعين، ظن الكثيرون أننا على حافة الهاوية في العملية الانتخابية. لكن العملية ظلت في مسارها. وعملت لجنة الانتخابات المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية معا خلال هذه المراحل النهائية. وبمساعدة خبراء استقدموا من الخارج، جرى الاتفاق على عملية مراجعة لتحديد مستوى التزوير ثم إعلان النتائج النهائية. وستُنقل جميع صناديق الاقتراع الآن إلى كابل ليتسنى إجراء المراجعة النهائية.

وتجري هذه العملية في كل مرحلة وفقا للمعايير الدولية. وقد اُستخدمت في انتخابات معقدة أخرى. وينتظر أن تمكننا من الوصول إلى نتائج شرعية وموثوق بها. وفي غضون ذلك، فإن عملية المراجعة هذه ستمكننا من تحديد النتائج النهائية في فترة زمنية قصيرة. ويعني ذلك أنه يمكن عقد جولة ثانية، إذا اقتضى الأمر، قبل حلول فصل الشتاء وبالتالي تفادي فترة طويلة من الفراغ السياسي وعدم الاستقرار.

لقد حصلنا على مساعدة بعض من أكثر الأشخاص تمرسا الذين يمكن للمرء أن يجدهم في هذا العالم، وذلك في العمليات الانتخابية والإحصاءات وما إلى ذلك، فضلا عن الأشخاص المتازين الموجودين على أرض الواقع. والتحدي الذي سيواجه لجنة الشكاوى الانتخابية الآن هو تحديد ورفض بطاقات الاقتراع المزورة مع الحرص في الوقت نفسه على تفادي حرمان الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم بنية طيبة وفي بيئة أفغانستان الثقافية حيث لم يسبق للكثيرين رؤية بطاقة اقتراع في حياتهم و لم يستخدموا قلما البتة، من حقوقهم السياسية.

وعندما يتم التصديق على النتائج النهائية، فإن المرشحين وأنصارهم يجب أن يحترموها. وما يريده الغالبية العظمى من الأفغان الآن هو أن يشهدوا وصول العملية إلى نهايتها وتشكيل حكومة وتحسن معيشتهم. ثم يجب على رئيس أفغانستان المقبل أن يتخذ القرارات الهامة. ويعني ذلك، في المقام الأول، تعيين حكومة يمكنها أن تلهم الشعب وتحظى بثقته. وسيكون ذلك أيضا إشارة أولى هامة وضرورية إلى المجتمع الدولي وسيساعد على تقوية التزام المواطنين في البلدان المانحة والبلدان المساهمة بقوات. وفي هذا الوقت، ومع تزايد المناقشات بشأن أفغانستان في المجتمع الدولي، فإن هذه الإشارة ذات أهمية حيوية.

علاوة على ذلك، لا يسعنا بعد الآن أن نسمح لأمراء الحرب وأصحاب الهيمنة في الماضي ولسياساتهم التقسيمية بأن يلوثوا المؤسسات في المستقبل. نحن في حاجة إلى وحدة الهدف وتشاطر المسؤولية، وهو ما نفتقر إليه حتى

الآن. بطبيعة الحال، إن إزالة تأثير القوى التقسيمية لا تحدث بين ليلة وضحاها. ولكن على هذه القوى أن تدرك أيضا أنه في صراع آخذ في الاتساع من حيث نطاقه وحدته، من المتوقع أن يتراجعوا عن سياساهم التقسيمية ومصالحهم الشخصية.

ولا يمكن لأصحاب الهيمنة المحليين والإقليميين أن يعيقوا الجهود الرامية إلى بناء أفغانستان الموحدة وإتاحة الفرص أمام المتمردين لاستغلالها. وفي هذا الصدد أيضا، على المجتمع الدولي أن يقوم بدور هام. فبدلا من الإشادة بمَن يعارض الحكومة بوسائل غير ديمقراطية وغير مشروعة وتقويتهم، يجب أن نوضح بأن البديل من التعاون ووحدة الهدف هو التهميش.

والتحدي الثاني أمام الرئيس المقبل يتمثل في وضع خطة تعالج حقا شواغل الشعب. ولا بد لهذه الخطة أن تشمل ممارسة أفضل للحكم على صعيدي المحافظات والأقضية، وتكثيف مكافحة الفساد وتعزيز احترام حكم القانون، ووضع حد لثقافة الإفلات من العقاب وتوطيد العدالة الاجتماعية والاقتصادية. ولا بد من أن أشدد على أننا في حاجة إلى اتفاق جديد بين الحكومة الأفغانية وشعبها. وهذا الاتفاق سيكون حجر الزاوية للالتزام المتجدد من المجتمع الدولي تجاه أفغانستان.

أُسأل دوما عما إذا ينبغي وضع شروط لتقديمنا المساعدة. هناك على ما أرى شرط بديهي ألا وهو أن قرارات المانحين والبلدان المساهمة بقوات ينبغي عدم اتخاذها حول موائد مؤتمرات القمة وموائد الحكومة وحتى مائدة مجلس الأمن. وإنما ينبغي اتخاذها حول موائد المطابخ وفي غرف الجلوس العائلية – أي مراعاة الرأي العام. وقوة الدعم لعامة الناس في المجتمع الدولي تعتمد على استعداد الحكومة لمعالجة شواغل شعبها. وعلى الحكومة الأفغانية المقبلة أن تدرك ذلك تمام الإدراك.

والمطلوب أيضا من المجتمع الدولي اتخاذ قرارات هامة. فعلى الجانب الأمني، قدم الجنرال ماكريستال الآن تقييمه للحالة، وهو تقييم واضح ومباشر. أفكاره الرئيسية تتضمن الحاجة إلى تغيير ثقافة العمل والاقتراب أكثر إلى الشعب، وتحسين الجهود المبذولة والتركيز على الموارد وعلى فعالية قوات الأمن الوطنية الأفغانية.

إنني أرحب بتقييمه وليس أقله على التشديد حيال الحساسية الثقافية وضرورة إقامة علاقة مختلفة مع السكان في مناطق عديدة.

لا أريد أن أعلِّق على النقاش بشأن الحاجة إلى قوات قتالية دولية إضافية. لكنني أريد أن اعلق على المنظور الأبعد مدى. إننا نتفق على الحاجة إلى تحسين الجيش الأفغاني والشرطة الأفغانية من حيث العدد والقدرة. وزيادة عدد أفراد الجيش تسبق المدة الزمنية المحددة لذلك وقد تصل إلى ١٣٥ ٠٠٠ جندي بحلول تشرين الأول/أكتوبر من العام المقبل. هذا أمر مشجع رغم أن المطلوب زيادة أخرى كبيرة في السنوات المقبلة. ولكن إذا أريد للجيش أن يتحمل مسؤولية أكبر وينفذ عمليات بمفرده، فإن المطلوب هو أكثر من زيادة الإعداد. ويتعين في القريب العاجل اتخاذ قرارات تتعلق بالمشتريات العائدة للعتاد والأسلحة. والمطلوب مزيد من القوات الدولية للتدريب والرصد.

والحالة المتعلقة بالشرطة حالة مشابهة. وينبغي اتخاذ قرار بزيادة أفراد الشرطة إلى ١٤٠ ٠٠٠ شرطي قبل نهاية العام على ما أرى. ولكن المسألة ليست مجرد أعداد. فمعدل التناقص الحالي في الشرطة الأفغانية يبلغ بين ٢٠ و ٢٥ في المائة. وهذا يبين الحاجة إلى تدريب أفضل وعتاد أفضل وحوافز أفضل.

كل هذا – تدريب الشرطة والجيش وتزويدهما بالعتاد – لا يمكن أن يكون من عمل الولايات المتحدة وحدها. لا بد من وجود انخراط أوسع بكثير. لذلك أناشد شخصيا بلدانا أخرى مساهمة أن تعزز جهودها في مجال القوى العاملة فضلا عن الموارد المالية، وفعلت الشيء نفسه بالنسبة إلى وزراء الدفاع في الاتحاد الأوروبي قبل ثلاث ساعات بواسطة الاتصال بالسويد عن طريق الفيديو.

وعلى الجانب المدني، أرى مجالين رئيسيين يجب إيلاؤهما أولوية ملحة. المجال الأول هو بناء المؤسسات. فإذا أريد للحكومة الأفغانية أن تقيم علاقات أفضل مع شعبها، فإن المطلوب وضع برنامج ضخم لبناء المؤسسات. قلت هذا من قبل وأُصر عليه. ويمكن تجزئته إلى خمسة مكونات لتبيان التعقيد الذي تتصف به المشكلة.

أولا، التدريب والتثقيف للموظفين الرسميين الحاليين والمقبلين. هناك هياكل ومؤسسات قائمة وإنما يجب توسيعها وتحسينها. اليوم، ٢٥ في المائة – واحد من كل أربعة – من حكام الأقضية إما غير متعلمين أو لديهم مجرد تعليم ابتدائي. ثانيا، بناء البنية التحتية دون الوطنية. إن نصف حكام الأقضية بدون مكاتب اليوم، وأن ثلثيهم بدون كهرباء وثلثهم بدون مركبات. ثالثا، بناء شبكة اتصالات تتيح لحكام المحافظات والأقضية الاتصال على نحو أفضل بموظفيهم في كابول، ومن ثم الاطلاع على الخطط الإنمائية الوطنية الأفغانية. رابعا، تعزيز الحوافز. إن مرتب حاكم قضاء البالغ ٦٠ دولارا يجعل من الصعوبة بمكان اجتذاب أصحاب الكفاءة في الأقضية المحفوفة بالخطر. وبطبيعة الحال، تشديد أقوى على تعيين ذوي الكفاءة وعلى المساءلة.

ومع ذلك، على الحكومة أن تظهر قريبا وعلى نحو ملموس الاستعداد لمكافحة الفساد وتعزيز مؤسساتها. بيد أن المسؤولية عن بناء إدارة قابلة للحياة وخاضعة للمساءلة مسؤولية يجب أن نتشاطرها. وجوانب النقص التي ذكرتها للتو تبين مدى تعقيد المشكلة والواقع حيال السرعة التي ينبغي أن نمضي بها قدما.

والأولوية الثانية هي التنمية الاقتصادية المستدامة. إنني أتفهم تنامي فقدان الصبر في المجتمع الدولي وضرورة إحراز نتائج بعد بذل كل التضحيات والموارد. ومع ذلك، يجب ألا يفضي بنا فقدان الصبر هذا إلى الإسراع في ممارسة الضغط لإحراز نتائج سريعة يمكنها أن تتحول بسهولة إلى مشاريع فاشلة. وإذا حدث ذلك، فانه يبعدنا أكثر عن تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة التي تمكن أفغانستان من الاعتماد المتزايد على مواردها بالذات.

لذلك نحن في حاجة إلى نهج ذي مسارين – مشاريع ممكنة التطبيق في مناطق الصراع، وفي الزراعة وفي التنمية الريفية وما إلى ذلك، يمكنها أن تحسن بشكل ملموس نوعية حياة الناس – وإلى قدر أكبر من الاستثمارات في مشاريع بعيدة المدى تتمحور حول التنمية والموارد الوطنية في أنحاء البلد التي بإمكانها أن تحسن تحصيل الإيرادات وتخفف تدريجيا الاعتماد على المساعدات الأجنبية. وثمة خلل في التوازن القائم اليوم، إذ يوجد القليل جدا من الموارد واهتمام ضئيل بالاستثمار البعيد المدى. وهذا يفضي في الواقع إلى حالة نجد فيها أن ما فعلناه حتى الآن سيذهب سدى بعد بضع سنوات.

وفي اجتماع الثمانية الكبار في تريستي، قدمت اقتراحات بالنيابة عن الحكومة والأمم المتحدة تتعلق بمشروعين كبيرين للبنية التحتية: سكة حديد وشبكة موسعة للكهرباء من شأنهما أن توظفا آلاف الأفغانيين في المدى القصير وتمكن أفغانستان في المدى الأبعد من استغلال مواردها المعدنية الغنية، اقله ترسبات الحديد الكبيرة في البلد.

ومن شأن هذين المشروعين أن يحفزا القطاع الخاص ويوفرا عناصر النمو لأنحاء كبيرة من البلد.

وأعتقد في هذا الصدد أن الأفغان يبدون أكثر تطورا مما نحن عليه. ففي الاجتماع الخاص للمبعوثين الذي انعقد في باريس في وقت سابق من هذا الشهر، أحضرت معي ورقة أعدها وزير المال الأفغاني مع الأمم المتحدة يُقترح فيها إعادة تنظيم جهود الحكومة الأفغانية ونهجها حيال التنمية الاستراتيجية والاقتصادية. فهي تذهب بعيدا عن ١٧ لجنة وزارية وتقترح إنشاء ثلاث مجموعات رئيسية: التنمية الزراعية والريفية، وتنمية الموارد البشرية، والبنية التحتية والنمو الاقتصادي. إنها تمثل تحولا هائلا من منافسة غير محددة الأولويات فيما بين الوزراء إلى نهج استراتيجي لنمو اقتصادي مستدام. وأتمنى أن نستطيع متابعة ذلك، لأن بيروقراطيات المعونة الخاصة بنا اليوم جامدة جدا وتفتقر إلى القدرة على الاستجابة لسياسات جديدة وأفضل.

أخيرا، لقد بينت مبدئيا أنه يتعين على أي حكومة جديدة أن تضع برنامجا للسلام والمصالحة وتقرر ما تفعله بشأنه. والبعض – ولا سيما في المجتمع الدولي – يتكلم عن برنامج لإعادة الإدماج متميز عن الخطة التي ذكرتها. وأود أن أناشد من أجل اتخاذ بعض الحذر. أولا، إنني مقتنع أن مثل هذا الجهد، مهما سميناه، يجب أن يكون في شكل عملية يضعها الأفغان ويقودها الأفغان بأنفسهم. ثانيا، إن التمييز بين الطالبان المتصلبين وهؤلاء الذين يمكن أن نأتي بهم بواسطة دفتر الشيكات هو حقا تمييز مبسّط. وأعتقد أننا يجب أن نحلل التمرد بشكل أفضل، وكيف يتكون. نعم، يوجد متمردون لا يمكن التوصل إلى تسوية معهم. ونعم، يوجد هؤلاء الذين ينضمون إلى المتمردين لأسباب مالية. ولكن يوجد الكثيرون الذين ينضمون إلى المتمردين لشعورهم بالاغتراب السياسي والاجتماعي. ويتطلب ذلك وجود عملية سياسية، واحتواء أكبر ونظام عدالة أكثر فعالية.

توجد اختلافات بين منطقة وأخرى. إن التمرد بالفعل مسألة متعددة الأسباب ويجب تناولها على هذا النحو. ومن المسلّم به أن البساطة لا تجدي. ويمكننا أن نضطلع بدور داعم، ولكن فلنترك الأمر للأفغان من أجل أن يقرروا بأنفسهم كيفية التحرك إلى الأمام.

وهناك العديد من النداءات من أجل عقد مؤتمر دولي جديد بشأن أفغانستان، وإنني أؤيد هذه النداءات. وأعتقد أنه إذا سمحت بذلك الحالة الأمنية، ينبغي أن يُعقد المؤتمر الأول على المستوى الوزاري في كابل. وسيكون هذا المؤتمر، في الشكل الحالي للمجلس المشترك للتنسيق والرصد، بمثابة إشارة سياسية قوية وقد يؤكد على أننا نتحرك صوب استراتيجية للانتقال يجب أن ينصب التركيز الأساسي فيها على إبرام اتفاق بين الشعب الأفغاني وحكومته، تضطلع فيه الحكومة الأفغانية بمسؤوليات أكبر من أجل مستقبل بلدها، مع اضطلاع المجتمع الدولي تدريجيا بدور داعم أكبر. ويمكن أن يقوم هذا المؤتمر على أساس برنامج حكومي جديد مع إمكان توفير الدعم الدولي له.

ولكنني أعتقد أيضا أننا ينبغي أن نتطلع إلى عقد مؤتمر أوسع لكي نصيغ بالمعنى الأوسع أهداف شراكتنا للسنوات القادمة، التي ينبغي أن تكون طموحة ولكنها في الوقت نفسه واقعية ويمكن تحقيقها، وقد يوفر ذلك المؤتمر خارطة للطريق لالتزام متبادل طويل الأجل، بعد مرور أربع سنوات على إبرام اتفاق أفغانستان في لندن. كما يمكن أن يتمحور حول بعض المواضيع التي ذكرتها وهي: قدرة الحكومة على الاضطلاع بالمسؤوليات الكاملة من أجل إنشاء دولة ذات سيادة، وبناء المؤسسات، والتنمية الاقتصادية، وعملية السلام والمصالحة، ووضع أفغانستان في

المنطقة في المستقبل. وقد يشير إلى انتهاء مرحلة من علاقتنا وبداية مرحلة أخرى.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أذكر بضعة مقتطفات من الأخبار الحسنة التي لم تحظ بالاهتمام الذي تستحقه.

أولا، إننا نتكلم كثيرا عن إنتاج المخدرات، ونحن على حق في ذلك. ومرة أخرى في هذه السنة، انخفضت بشكل كبير المنطقة المزروعة بالأفيون، بنسبة ٢٢ في المائة، بما في ذلك انخفاض كبير في مقاطعة هيلماند. وقد تم تخفيض حجم الإنتاج بنسبة ١٠ في المائة وارتفع عدد المقاطعات الخالية من الخشخاش من ١٨ إلى ٢٠ مقاطعة. وهذه أخبار حسنة.

ثانيا، في آب/أغسطس، تم منح طالب شاب يُدعى برويز كامباكش، الذي سبق الحكم عليه بالإعدام لتنـزيله على الإنترنت مواد تتعلق بتفسير القرآن، عفوا رئاسيا على أساس إنساني. وقد حظيت هذه القضية باهتمام عالمي. وهو الآن حر طليق.

ثالثا، خلال يوم الأمم المتحدة للسلام، الذي احتفلنا به منذ بضعة أيام، والحملة التي صاحبت ذلك اليوم، تم تحصين ١,٢ مليون طفل ضد شلل الأطفال. ولم يتم الوصول إلى ٣ في المائة فقط من الفئة المستهدفة لتحصينها، ويرجع ذلك أساسا إلى المكافحة المستمرة لهذا المرض. وبفضل تعاون الجميع، بمن فيهم، ويجب أن أذكر ذلك، حركة الطالبان - تم الوصول إلى المناطق التي تعذر الوصول إليها في السنوات السابقة. وبالنسبة لنا في الميدان تُعد هذه أخبار مهمة حسنة، وهي أكثر أهمية بالنسبة للأطفال الذين نكون قد أنقذنا حياهم.

لقد تلقى المجلس مجموعة من المعايير، طبقا للتعليمات الواردة في القرار ١٨٦٨ (٢٠٠٩) (S/2009/475، المرفق). وصيغت تلك المجموعة من المعايير في أعقاب المناقشة التي جرت في كابل بشأن ما إذا كان ينبغي أن تكون تلك المجموعة ذات طبيعة مخصصة وفقا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أو أن تكون ذات طبيعة عامة. وكان هناك توافق في الآراء حول الطبيعة العامة لتلك المعايير. وتمثل تلك المجموعة من المعايير أول محاولة ويمكن، بطبيعة الحال، زيادة تنقيحها في أعقاب المناقشة التي ستجري حول هذه الطاولة وفي كابل.

أعتقد أن الأمم المتحدة، قد وسّعت من الجهود التي تبذلها وفقا لولايتها، وعلى وجه الخصوص في تنسيق المسائل السياسية والإنمائية. وسوف يستمر ذلك العمل. ولا نزال نطمح في مواصلة التوسع بإنشاء مكاتب جديدة عبر البلد. وهناك حاجة إلى بذل جهد تنسيقي أقوى، أساسا في مجالي التنمية وشؤون الحكم. ولذلك طلبت مزيدا من الموارد لميزانية السنة القادمة من أجل تنفيذ الولاية تنفيذا تاما بقدر أكبر. ومع ذلك، كما قلت آنفا، لا يتعلق الأمر بمجرد عدد الموظفين. إننا بحاجة إلى أفراد متخصصين، وهم يصعب الحصول عليهم. وأناشد أعضاء المجلس من أجل مواصلة تقديم دعمهم ومساعدتهم في البحث عن الأفراد الذين نحتاج إليهم في هذه البيئة المليئة بالتحدي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية أفغانستان، سعادة السيد رانجين دادفار سبانتا.

السيد سبانتا (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بياني بتهنئتكم، سيدتي الرئيسة، باضطلاعكم برئاسة المجلس لهذا الشهر. وإنني ممتن لكم لعقدكم هذه الجلسة. وتعرب أفغانستان عن تقديرها العميق للدعم والتضامن القويين المقدمين من أُسرة الأمم في كفاحها الشاق لكي تقف على قدميها بعد عقود من الصراعات والمعاناة. وعلى وجه الخصوص، نشعر بالامتنان للعمل الممتاز والجهود المبذولة من جانب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

ونقدم شكرنا الخاص للسفير كاي عيدي وفريقه القدير. كما أعرب له عن شكري على تقريره الشامل الذي قدمه عن الوضع في بلدي.

أود أن أحيط المجلس علما بانتخاباتنا الرئاسية وانتخابات مجالس المقاطعات والتقدم المحرز في هذا المجال. وسيكون هذا إلى حد ما تكملة للجهود التي يبذلها السيد عيدي.

لقد كانت انتخابات آب/أغسطس علامة هامة على الطريق في عمليتي إضفاء الطابع الديمقراطي وبناء الدولة في أفغانستان. لقد كانت مهمة متعددة الجوانب، تشمل كيانات وأطرافا مختلفة، وقد شملت قوات الأمن الوطنية الأفغانية، واللجنة المستقلة المعنية بالانتخابات، واللجنة المعنية بالشكاوي الانتخابية، ووسائط الإعلام الأفغانية، ووكالات الأمم المتحدة، ومراقبين وطنيين ودوليين، والمجتمع المدني الأفغاني، والمجتمع السياسي الأفغاني، والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، والمواطنين الأفغان، بطبيعة الحال. لقد كانت هذه هي المرة الأولى في تاريخ أفغانستان الحديث التي تتاح فيها للأفغان فرصة تنظيم انتخابات على الصعيد الوطني.

ومما جعل هذه الانتخابات تختلف عن غيرها من الانتخابات درجة التهديد الأمني. لقد عملت القاعدة وحركة الطالبان وغيرهما من الجماعات الإرهابية كل ما في وسعها من أجل تعطيل الانتخابات. ومما يثير الألم أنه وقع ضحية للهجمات الإرهابية، قبل يوم الانتخابات وأثنائه، عدد من أفراد قواتنا الأمنية ومن شركائنا الدوليين ومن المواطنين الأفغان.

وإذا ما أخذنا في الحسبان الحقائق الاجتماعية والتاريخية في بلادي، فإننا اجتزنا هذا الامتحان الوطني بنجاح. وكما هو الحال في أي ديمقراطية ناشئة، هناك مخالفات. ولكن عند إصدار الحكم، ينبغي أن نكون مدركين للسياق والعملية والصورة الكاملة، بدلا من التركيز فحسب على جانب بعينه أو مسألة بعينها.

ومن أجل استقرار وترسيخ مؤسساتنا الديمقراطية الناشئة، يتحتم علينا جميعا احترام وتأييد القرارات الوشيكة التي ستصدر عن الهيئات الانتخابية الأفغانية. إن الاستمرار في المحاولات الرامية إلى تقويض نزاهة وشرعية العملية ومؤسساتنا ستفضي بالتأكيد إلى تردي الحالة، ليس بالنسبة لأفغانستان فحسب، بل أيضا بالنسبة للمجتمع الدولي.

تواجه أفغانستان تحديات واحتياجات تقع في أربع فئات، ألا وهي: الاستقرار والشواغل الإنسانية وجهود إعادة الإعمار والتنمية المستدامة. ولا يمكننا ترسيخ الإنجازات الهامة التي حققناها والمؤسسات التي بنيناها منذ عام ٢٠٠١ إلا بانتهاج استراتيجية شاملة وطويلة الأجل. فالحلول التجزيئية والجزئية مآلها الفشل.

إن هدف هذه الاستراتيجية يجب أن يساعد على إنشاء دولة مستدامة بالكامل وتؤدي وظائفها. أما الركائز الرئيسية لهذه الاستراتيجية فتتمثل في الأمن والحكم الصالح والتنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي والتضامن الدولي.

إن أي استراتيجية شاملة وطويلة الأجل تحتاج إلى دعم من الموارد الكافية والملائمة والمهارات. ولتنفيذ هذه الاستراتيجية يقتضي الأمر تقسيما أوضح للمسؤولية بيننا وبين المجتمع الدولي. وعلى أفغانستان أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن إقامة أفغانستان آمنة ومزدهرة وتقدمية وديمقراطية.

إن الدعم المستدام والكبير من لدن المجتمع الدولي سيكون حاسما جدا في تمكيننا من تحقيق أولوياتنا الوطنية. ونشعر بالارتياح لإدراج أفغانستان في قائمة الأولويات العليا للإدارة الجديدة في الولايات المتحدة. ونثق بأن الزيادة في

الدعم العسكري الأمريكي المقترن بزيادة المساعدة المدنية والإنمائية هو أفضل سبيل للمضي قدما.

ترحب أفغانستان باقتراح عقد مؤتمر دولي عن الحالة في أفغانستان. وسوف يسعدنا أن نستضيفه في كابل. وسيتيح هذا المؤتمر فرصة لتجديد شراكتنا وتلخيص الخطوات والبرامج المحددة. وسيكون المؤتمر منتدى هاما لتحديد النهج الفعال لتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية. وعلاوة على ذلك، سوف يوفر فرصة لمناقشة مسؤولياتنا المشتركة والتزامنا بمبادئ الحكم الصالح والمساءلة المتبادلة والشفافية وفعالية المعونة وتحسين التنسيق.

أود أن أقول بضع كلمات عن المسألة الاستراتيجية المتمثلة في الحكم الصالح. إن أي دولة مساءلة وتؤدي وظائفها ضرورة مطلقة لتلبية احتياجات أفغانستان والتصدي للتحديات التي تواجهها في الأجلين القصير والطويل. ولكنها وجهة نظر ضيقة أن نختصر كل مشاكلنا في مسألة واحدة. فهناك مجموعة من العوامل التي تحفز الإرهابيين، منها في المقام الأول نهجها التعصبي وغاياتها الإيديولوجية.

أما في سياق أفغانستان فكثيرا ما نعاني من الضعف أو، كما ذكر كاي إيدي، حتى من انعدام الحكم. وبدلا من التهجم على مؤسسات الدولة الفتية لدينا ونزع طابع الشرعية عنها، علينا الاستثمار في مؤسساتنا الوطنية. وعلاوة على ذلك من الخطأ ومن غير الأخلاقي تجاهل الممارسة السيئة من جانب الجهات الفاعلة الأخرى، بمن فيها مجتمع المانحين.

وثمة مسألة مهمة، ألا وهي إعادة دمج المقاتلين غير الشرعيين في الحياة المدنية. فمنذ البداية ما برحت سياستنا المعلنة أن أفغانستان ملك كل المواطنين الأفغان. وتحقيقا لهذه الغاية وفي سياق الدستور الأفغاني، استخدمنا كل الوسائل المتاحة لتشجيع هؤلاء الأفغان الذين حملوا السلاح ضد بلدهم على المشاركة في عملية إعادة بناء الوطن الأم. وفي الأسابيع والشهور المقبلة سوف نسرع في جهودنا نحو تلك الغاية. ولتحقيق النجاح في هذا المسعى لا بد لجهودنا من أن تكون متسقة مع الأهداف التي نتوخاها لأفغانستان وللمنطقة. ثانيا، ما دام زعماء طالبان وغيرهم من المجموعات الإرهابية يتلقون الحماية من الكيانات الخارجية، لن نتمكن من تحقيق هدفنا المتمثل في تفكيك آلية زعزعة الأمن في بلادي. وأي جهود ترمي إلى إعادة دمج مستدامة يجب أن تركز على القيادة وعلى المقاتلين غير الإيديولوجيين.

وثمة مسألة هامة أخرى بالنسبة لأفغانستان وهي التعاون الإقليمي. وبالنسبة لنا فإن التعاون الإقليمي ركيزة في سياستنا الخارجية وفي سياستنا الأمنية والإنمائية. ونؤمن باستخدام السلم الاقتصادي في منطقتنا، وهناك العديد من التحديات الإقليمية في طابعها ونتيجتها - وبوجه الخصوص، الإرهاب والاتجار بالمخدرات. ولا يمكننا التصدي بصورة جماعية للتحديات المترابطة التي تواجهنا إلا بتهيئة بيئة تعاونية في المنطقة. وفي هذا السياق، فإن علاقتنا بجمهورية باكستان الإسلامية هامة للغاية. ومن حسن الطالع أنه ساد في الشهور الأخيرة مناخ تعاوني بيننا وبين الحكومة المدنية الجديدة في باكستان. وأود أن اشكر أصدقائنا على دعمهم في تحقيق هذه العلاقة الثنائية من خلال الاجتماعات الثلاثية التي انعقدت في واشنطون وأنقرة واسطنبول. ونتمنى مخلصين مد نطاق هذا التعاون إلى الكيانات الأخرى في باكستان. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين على المجتمع الدولي أن يكفل ألا يكافأ سوى السلوك الجيد.

إن الأمم المتحدة في معالجتها لهذه القضايا ما برحت تقوم بدور قيادي وعليها أن تستمر في القيام بذلك الدور. وبعثة الأمم المتحدة في أفغانستان قادرة على تيسير الاتصال بيننا وبين شركائنا الدوليين وتلبية الاحتياجات والتوقعات

المشتركة. أما تحسين التنسيق فيما بين ذوي المصالح المختلفين فهو دور هام آخر تقوم به البعثة.

أود أن أختتم كلمتي بتكرار التزام أفغانستان واستعدادها الكاملين لتعزيز علاقاتنا مع شركائنا الدوليين. وأني واثق بأنه بفضل دعمهم وتضامنهم ستستأنف أفغانستان دورها التاريخي وستكون قدوة للتعاون فيما بين الثقافات المختلفة ومفترق طرق للتجارة والنقل والسياحة في المنطقة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سعادة السيد سبانتا على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن. أبدأ ذلك بإعطاء الكلمة لوزير خارجية تركيا، معالي السيد أحمد داود أوغلو.

السيد داود أوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أعرب عن تقديرنا للسيدة نورما شان التي أسهمت إسهاما كبيرا على مدى الأعوام في عمل المجلس. وخلال الوقت القصير منذ بداية عضوية تركيا في المجلس، قدر وفدنا مساعدتها الكريمة وتعاونها بشأن كل المسائل تقديرا عظيما، وعليه فإننا جميعا سوف نفتقدها كثيرا.

وأود كذلك أن أشكر الممثل الخاص، السيد كاي إيدي، على إحاطته الإعلامية وأغتنم هذه الفرصة للثناء عليه وعلى موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على ما يقومون به من عمل قيم في أفغانستان. كما أود أن أرحب بصديقي العزيز السيد رانغين دادفار سبانتا في المجلس، وأن أقدم من خلاله تمنياتنا إلى شعب أفغانستان.

وينبغي أن يحظى الشعب الأفغاني بتقديرنا على جهوده التي لا تكل وعلى التزامه بالديمقراطية في بلده. وتدل كل التجارب في جميع أنحاء العالم على أنه بدون التزام الشعب ومثابرته لا يمكن نجاح الديمقراطية.

وفي هذا الصدد، وبينما ننتظر النتائج النهائية للتصويت، فلنتوقف برهة لتقدير حقيقة أن أفغانستان تواصل مسيرتها نحو ديمقراطية قوية. وكمجتمع دولي، ينبغي لنا أن نقدم دعمنا القوي من أجل تلك الغاية. وأيا كانت الدروس الماثلة، يجب تحديدها، وأيا كانت القضايا التي برزت ينبغي أن تعالج بشكل أساسي من جانب السلطات الأفغانية المستقلة، وينبغي لنا أن نساعدها وندعمها في ذلك.

وما زالت هناك تحديات هائلة على الأرض تتطلب عناية الحكومة في كابل. وكسب القلوب والعقول أمر هام للغاية. وستكون رسالتنا إلى رئيس أفغانستان خلال السنوات الخمس القادمة هي احتضان الأمة الأفغانية الأبية بأسرها والعمل بشجاعة من أجل المصالحة الوطنية. وعلينا أن نواصل تعاوننا معه وأن نمد له يد المساعدة من جانب المجتمع الدولي.

وفي العام القادم، سوف تكون تركيا البلد الرائد في مجلس الأمن بشأن أفغانستان. ونحن نعتزم البناء على الزخم الإيجابي الذي حققته اليابان بمساعدة الأمم المتحدة وبقية أعضاء مجلس الأمن.

وتركيا ليست بلدا من خارج تلك المنطقة الجغرافية. فمن الناحية التاريخية، نحن أصدقاء وأشقاء لشعب أفغانستان. وكنا دائما مشاركين بشكل أو آخر، ولكن كنا دائما ندعم أشقاءنا وشقيقاتنا في أفغانستان. وتنفذ تركيا حاليا أشمل برنامج للمساعدات لأفغانستان على الإطلاق. وسوف نواصل جهودنا المكثفة لدعم إعادة البناء. وتقوم تركيا أيضا بدور نشط على المستوى الإقليمي، وهي تشارك، في جملة أمور في عملية القمة الثلاثية.

وتؤمن تركيا بضرورة اعتماد نهج رباعي الجوانب إزاء أفغانستان: أولا، يتعين على المجتمع الدولي وحكومة أفغانستان الشروع في حملة قوية من أجل خطة واسعة النطاق ومعززة التركيز لإعادة البناء الاقتصادي. ثانيا، يجب التعجيل

في بناء القوات العسكرية والشرطة الأفغانية الفعالة والقائمة على الاكتفاء الذاتي. ثالثا، يجب أن يشجع المجتمع الدولي على القيام بعملية مصالحة وطنية شاملة بقيادة حكومة أفغانستان. وأخيرا وليس آخرا، يجب أن نهيئ البيئة المؤاتية للديمقراطية والتنمية من خلال برنامج التعليم العصري.

وانطلاقا من هذه الأفكار، أود أن أعرب عن شكري الخاص للأمين العام على التقرير المعروض علينا اليوم وعلى معاييره المركزة والقابلة للتحقيق. وأرحب بشكل خاص بكون أن تلك المعايير تتضمن الجوانب الخمسة الأهم لاستراتيجية شاملة أكدت عليها تركيا دائما، وهي الأمن، والحكم الرشيد، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وحقوق الإنسان، ومكافحة المخدرات.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالإعراب عن الشكر للممثل الخاص وتأكيد تركيا لثقتها الكاملة في عمله ودعمها له.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أبدأ في بياني، أود أن أضيف عبارات التقدير العميق والتحيات الحارة للسيدة نورما شان على تفانيها في العمل.

وأود أن أشكر الممثل الخاص السيد كاي إيدي على ملاحظاته الصريحة والمفيدة إلى حد كبير. كما أننا نعرب عن امتناننا للوزير سبانتا على حضوره هذا الصباح. ونعرب عن امتناننا العميق للأمين العام ولفريق الممثل الخاص في كابل على إعداد التقرير الأخير للأمين العام (S/2009/475) المتضمن للمعايير. وكما اعترف هو بذلك، من الصعب صياغة معايير لبعثة في ظل هذه الحالة الشديدة التعقيد، ولكنها ستكون بمثابة مبادئ توجيهية مفيدة لمتابعة التقدم المحرز في البلد، الذي يقع في محور اهتمامنا جميعا.

وقبل كل شيء، اسمحوا لي أن أهنئ الشعب الأفغاني الذي أدلى بصوته في الانتخابات التاريخية الأخيرة في ظل ظروف الترهيب الخطيرة للغاية. ويصعب العثور على بلد آخر في العالم تواجه فيه الانتخابات صعوبات أكبر مما تلاقيه الانتخابات في أفغانستان حاليا. ويجب التشديد على أن الانتخابات الأخيرة كانت الأولى من نوعها بإدارة أفغانية وأنها حظيت بمشاركة شعبية قوية.

والآن، وقد جرى التصويت، فإننا نتوقع أن تنتهي العملية وفق الأصول القانونية. إننا نتوقع من لجنة الشكاوى الانتخابية أن تعالج الشكاوى الكثيرة وحالات التزوير بشكل ملائم. إن العمل المشترك الجاري من جانب اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية يبعث على الاطمئنان، وينبغي أن تكون لدينا ثقة كاملة بجهودهما لإعلان النتائج المصادق عليها قريبا.

وأود أن أحث جميع الأطراف المعنية في أفغانستان على قبول النتائج المصادق عليها عقب إعلانها. إننا نشجع الأطراف على رأب التصدعات السياسية الناتجة عن العملية الانتخابية وعلى تعزيز سياسة شمول الجميع في ظل الحكومة الجديدة.

وستكون الشهور الستة القادمة حاسمة في تحديد المسار المستقبلي في أفغانستان. وعلينا الآن أن نتطلع إلى استراتيجية ما بعد الانتخابات. وهناك حاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى مواصلة الاهتمام والمساعدة الدوليين. وفي ضوء ذلك، أود التأكيد على أن الحكومة اليابانية الجديدة ستواصل بذل جهودها المكثفة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. إن التزام اليابان القوي باستقرار أفغانستان وإعادة بنائها لم يتغير.

كما أننا نود أن تبدي الحكومة المنتخبة حديثا تصميما على التصدي بقوة لمختلف التحديات التي تواجهها – وخاصة مسألة الحكم الرشيد – وأن تنال الثقة من خلال ذلك داخل البلد وفي الخارج.

وسيوفر المؤتمر الدولي المقترح فرصة قيمة لتأكيد الالتزامات من جانب المجتمع الدولي وحكومة أفغانستان. وأود أن أشير على أن مكان وطرائق المؤتمر سيبت فيها بالتشاور الكامل مع الحكومة الأفغانية الجديدة. ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن الحكومة هي التي ستكون لها الريادة في التحضير للمؤتمر وستثبت ملكيتها لنتائجه.

وفي استراتيجية ما بعد الانتخابات، ستكون الأهمية الأساسية لإعادة إدماج المتمردين والمصالحة معهم. وينبغي لنا أن نشجع التواصل السياسي مع المتمردين السابقين الذين ينبذون العنف ويقطعون التزاما قويا بالعيش بسلام في إطار الدستور.

وعلينا أن نذكّر أنفسنا بأن جهود إعادة الإدماج يجب أن تقودها الحكومة الأفغانية. وإذا كان لتلك الجهود أن تكون فعالة، فيجب أن ينظر الشعب إلى الحكومة على المستوى الوطني والمحلي بوصفها حكومة تتمتع بالمصداقية والقوة والكفاءة. واستنادا إلى خبرتها في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفي تفكيك المجموعات المسلحة وغير المشروعة، تعتزم اليابان الإسهام في تلك الجهود، بما في ذلك توفير التدريب المهني لمن أعيد إدماجهم.

ومن أجل مجابهة مختلف التحديات في البلد، من الضروري أن يكون هناك نهج أكثر تركيزا وأفضل تنسيقا فيما بين المانحين. وتدعم اليابان دعما كاملا جهود الممثل الخاص للأمين العام لتحديد أولويات المساعدة وتنسيق مجالاتها، وتتفق معه بشأن المجالات التي حددها للمعالجة. إن الزراعة، والتنمية الريفية، والهياكل الأساسية، والاحتياجات الإنسانية الأساسية هي المجالات التي ما فتئت اليابان تركز مساعداتها فيها، وسوف نواصل بذل الجهود في تلك المجالات.

لقد أعلنت تعهدات كبيرة، ولكن ما زال العديد منها ينتظر التنفيذ. وأود التأكيد على أن الوقت قد حان للإسراع في تنفيذ التعهدات حالما تعيد الحكومة الأفغانية الجديدة التأكيد على الالتزامات.

وجلي أن تحدي الأمن هو التحدي الأكبر، وهو شرط أساسي مسبق لكل تلك الجهود. وعلى سبيل المثال، يجب القيام بجهود إعادة الإدماج والمصالحة من موقع القوة. إننا نقدم أسمى تحية لتلك البلدان المساهمة بقوات، والتي تكبد الكثير منها خسائر في الأرواح الغالية في صفوف أفرادها.

كما أننا نثني على أداء قوات الأمن الأفغانية، لا سيما خلال الشهور القليلة الماضية. لكن من الواضح أنه ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لزيادة تعزيز قدراتها الوطنية. واليابان تدعم الجهود المبذولة لتحسين القدرة الأمنية الوطنية، بما في ذلك من خلال المساعدة في دفع رواتب الشرطة. وستواصل اليابان استكشاف ما يمكنها عمله للمساعدة على أفضل وجه في هذا المجال.

لقد أعاد المجلس نفسه التأكيد في العديد من المناسبات، وكذلك في المحافل الدولية المختلفة، على الدور الأساسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في أفغانستان. وقد تجلى ذلك مرة أخرى في إجراء الانتخابات الأخيرة. وندرك تماما مدى صعوبة وخطورة الحالة التي يواجهها موظفو الأمم المتحدة في إنجاز الولايات المنوطة بهم. وتستحق قيادة الممثل الخاص للأمين العام، السيد كاي إيدي، والجهود الشجاعة التي يبذلها موظفوه بالغ الثناء.

وتؤكد اليابان مجددا دعمها لتعزيز بعثة الأمم المتحدة لتقدم المساعدة إلى أفغانستان في الأشهر القادمة وتتطلع إلى النظر في اقتراح مفصل بهذا الشأن.

السيد لي لونغ منه (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة، وأشكر

السيد كاي إيدي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، الذي نثني على عمله ونواصل دعمنا له، على الإحاطة الإعلامية المستكملة عن الحالة في أفغانستان.

وأرحب بوزير خارجية أفغانستان، السيد رانغين دادافار سبانتا، وأشكره على بيانه. وأنوه أيضا بحضور معالي السيد أحمد داود أوغلو، وزير خارجية تركيا.

فيما يتعلق بتقاعد السيدة نورما شان، رئيسة شعبة مجلس الأمن في الأمانة العامة، غدا، أود أن أعرب لها عن خالص تمانينا وامتناننا للخدمات الجليلة التي قدمتها خلال عقود عديدة. وبصفتي رئيس قادم لمجلس الأمن، يؤسفني جدا أنها لا تستطيع البقاء معنا لشهر آخر. أتمنى لنورما كل التوفيق في مساعيها وحياتها الجديدة.

إننا نرحب بالتطورات الإيجابية التي وقعت في أفغانستان في غضون الأشهر الثلاثة الماضية، ولا سيما إجراء الانتخابات الرئاسية ومجالس المحافظات في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩، التي كانت أول انتخابات تجريها اللجنة المستقلة للانتخابات. ورغم العديد من المخالفات التي تم الإبلاغ عنها، إلا أننا يمكن أن نستشف من الانتخابات تلك التطلعات القوية للشعب الأفغاني إلى السلام والاستقرار.

ونحترم اختيار الشعب الأفغاني لقيادته ونأمل أن ترسي نتائج الانتخابات أساسا قويا للاستقرار السياسي في البلد. وعلى المدى القصير، نأمل أن تكون الدروس الثمينة المستخلصة من الانتخابات مفيدة في التخطيط للانتخابات البرلمانية الأفغانية في عام ٢٠١٠. وفي ضوء الحالة الدقيقة الراهنة، نحث جميع الأطراف المعنية على التعاون بصورة بناءة بغية تشكيل حكومة أفغانية جديدة وقوية وقادرة على المضي بالبلاد قدما إلى الأمام.

ومن منظور آخر، كشفت تلك الانتخابات صورة أكثر شمولا للحالة الراهنة في أفغانستان، التي تشكل التحديات الرئيسية مثل انعدام الأمن وضعف المؤسسات والموارد البشرية والمالية غير الكافية سماتها الرئيسية.

إن عدد الهجمات والحوادث الأمنية الأخرى المتزايدة باطراد منذ بداية هذا العام، ولا سيما خلال الأسابيع السابقة على الانتخابات، يؤكد من جديد التقييم المشترك بأن انعدام الأمن لا يزال أكبر تحد يواجه أفغانستان. فتدهور الحالة الأمنية في العديد من أجزاء البلد لم يعرقل كثيرا محاولات إجراء الانتخابات بصورة سلمية بمشاركة واسعة من المنتخبين المسجلين فحسب، بل عرقل كذلك الجهود المبذولة لتعزيز بناء المؤسسات والحوكمة وتحسين الحالة الأمنية والظروف المعيشية للشعب.

إن معظم مشاريع البنية التحتية الحالية يقتصر على الوسط، ولم تتمكن من الوصول إلى المواقع النائية حيث فقراء الناس في أمس الحاجة إلى المساعدة. وتشير المخالفات الانتخابية المزعومة إلى أنه ينبغي أن يكون هناك مزيد من التركيز على تدريب الأفغان لتطوير قدراتهم على المشاركة في العمليات السياسية في البلاد والإسهام فيها.

وفي ضوء هذه الخلفية، نرحب بإدراج المعايير المرجعية ومؤشرات التقدم في تقرير الأمين العام. فسوف توفر أساسا جيدا لتحديد الأولويات في المرحلة التالية، ولقياس التقدم المحرز وإنجاز التعديلات الضرورية لتحقيق الأهداف المحددة في جميع المجالات، التي تتراوح من بناء المؤسسات، وتحسين الأمن والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية إلى تعزيز حقوق الإنسان ومكافحة المخدرات. ونود أن نشدد على رأينا بضرورة إيلاء الحماية للمدنيين وتحسين الظروف المعيشية للشعب الأفغاني أولوية عليا.

وفي هذه المرحلة الحرجة من عملية السلام في أفغانستان، ما زال الالتزام الطويل الأجل للمانحين الدوليين يتسم بقدر كبير من الأهمية. ونؤيد عقد مؤتمر دولي في وقت مبكر لإعادة تقييم المساعدة التي تحتاج إليها أفغانستان في فترة ما بعد الانتخابات هذه. غير أنه ينبغي للإدارة الأفغانية والشعب الأفغاني، بصفتهما أصحاب العملية السلمية في البلاد، أن يتمكنا من القيام بدور حاسم في هذه العملية. ولا بد من تمكين الحكومة الأفغانية من الاضطلاع بكل المسؤوليات التي تعود إلى دولة ذات سيادة. ولذا، ينبغي أن يوجه الدعم والمساعدة القادمين من المجتمع الدولي، بما في ذلك من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، نحو تحقيق ذلك الهدف.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا أيضا أن أستهل بياني بشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد كاي إيدي، على إحاطته الإعلامية الشاملة وعلى عرض تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان، ونشكر السيد إيدي على القيادة المميزة التي يقدمها في ظل ظروف في غاية الصعوبة. وفي الوقت نفسه، نود أن نعبر عن شكرنا لموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على تفانيهم وشجاعتهم.

وأود أيضا أن نرحب بوزير خارجية أفغانستان، السيد سبانتا، على هذه الطاولة ونشكره على الإسهام القيم الذي قدمه اليوم.

ترحب كرواتيا بعقد أول انتخابات رئاسية ولمجالس المحافظات في الشهر الماضي التي أشرفت عليها الحكومة الأفغانية بالكامل، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامجه لتعزيز القدرة القانونية والانتخابية من أجل الغد ELECT. وفي نفس الوقت، نود أن نشيد بشعب أفغانستان لمشاركته في تقرير مسار مستقبل بلده رغم العديد من الصعوبات الخطيرة التي يواجهها والأخطار الواضحة في حد ذاتها التي ينطوي عليها ذلك.

وكما أُبلغنا، هناك ادعاءات خطيرة بأن الانتخابات الأخرى قد شابتها مخالفات جسيمة وتزوير. وبفضل الضمانات الانتخابية القائمة - بما فيها المراقبون الوطنيون والدوليون، وكذلك عدد كبير من وكلاء المرشحين - تم اكتشاف كثير من التزوير الذي وقع وأحيل إلى المؤسسات المختصة. ونأمل أن تتم العملية الجارية حاليا في لجنة الشكاوى الانتخابية في أقرب وقت ممكن وأن تتمكن اللجنة المستقلة للانتخابات من التصديق على نتائج الانتخابات.

وتعرب كرواتيا عن بالغ استيائها ليس لفقدان الأرواح والدمار الهمجي الذي وقع خلال التحضير للانتخابات وكذلك يوم الانتخابات نفسه فحسب، وإنما أيضا للارتفاع الجديد في أعداد الذين شوهوا أو قتلوا نتيجة للعنف المتزايد باستمرار في البلاد. وندين بقوة الاستهداف المتعمد للمدنين والاعتماد على التكتيكات غير المتناظرة التي تنم عن استخفاف كامل بحياة البشر وبالقيم الإنسانية الأساسية.

وترحب كرواتيا بالنهج الجديد الذي اتخذه القائد الجديد للقوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان، التي تقع حماية المدنيين وزيادة أفغنة العمليات الأمنية في صميم عملها. ونلاحظ بارتياح أن هناك المزيد من التقدم في التنسيق بين المؤسسات الأمنية الأفغانية الرئيسية، بما في ذلك الإسراع في تجنيد وتدريب الجيش الأفغاني الوطني.

ورغم أننا ننظر إلى الجهد العسكري كجزء هام وأساسي في الحل الشامل في أفغانستان، فإنه من الأهمية بمكان أن نؤكد على أننا نوافق على التقييم الشامل بأن الوسائل العسكرية وحدها لن تحقق النجاح النهائي في البلد.

ونرى أنه ينبغي لبرامج المصالحة الوطنية التي تخطط بدقة وتنفذ بعناية أن تسهم بصورة كبيرة في تحقيق هذا الهدف.

ومن المتوقع من الحكومة الجديدة التي ستشكل على أساس نتائج انتخابية مقبولة بصورة عامة أن تؤكد من جديد على علاقتها مع المجتمع الدولي وشعبها ذاته. ونشاطر الأمين العام تقييمه أن مستوى الثقة التي ستقيمها الحكومة الأفغانية المقبلة مع شعبها سيؤثر على مستوى الدعم الذي ستتلقاه حكومات البلدان المانحة والبلدان المساهمة بقوات عسكرية من ناحيبها للاستمرار في تقديم الدعم للجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية.

ومن المهم أن تتصدى الخطة الجديدة للحكومة للشواغل الرئيسية التي تساور السكان الأفغان، ولا سيما في مجالات الأمن وسيادة القانون ومكافحة الفساد وثقافة الإفلات من العقاب، فضلا عن بناء القدرات. وبالمثل، يجب أن تضع الحكومة مجموعة واضحة من الأولويات في القطاع الاقتصادي مع التركيز الخاص على إمكانيات أفغانستان الرئيسية في ميادين الزراعة والموارد المعدنية والتنمية البشرية.

ومن المشجع أن نعلم بما طرأ من تحسن كبير على عملية تحديد الأولويات والمواءمة بين المانحين في إطار المجلس المشترك للتنسيق والرصد. كذلك ترى كرواتيا التقارير مشجعة عن تحسن التنسيق بين الجهات المانحة وزيادة استعدادها لتكييف مواردها بحيث تدعم المشاريع عالية التأثير الجيدة الصياغة والسياسات الخليقة بإحداث تحسينات كبيرة، ليس في المناطق الخارجة من القتال فحسب وإنما أيضا في المناطق المستقرة المفتوحة أمام المتمردين. ودون أن نغفل عن أهمية وضخامة المهمة الموكلة إلى البعثة، تؤيد كرواتيا بقوة زيادة تعزيز البعثة وتدعو إلى تزويدها بموارد إضافية.

وأخيرا، ترى كرواتيا أن المعايير الإنمائية المستمدة من ولاية البعثة أداة مفيدة للمجلس في متابعة التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف التي وضعها لأفغانستان. وترجو أن تقدم إسهاما إضافيا في تحقيق البعثة لمهامها ووفائها بمسؤولياتها.

وأود أن أختتم بالإعراب عن تقديري لنورما تشان على عملها الذي لا يعرف الكلل، وأن أشكرها على كل ما تلقيناه من مساعدة منها على مر السنين، وأن أتمنى لها كل خير في حياتها المقبلة.

السيد ماير – هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): وأود أنا بدوري أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيدة نورما تشان على ما تلقيناه وتلقاه العديد من الممثلين الدائمين للنمسا والزملاء النمساويين والزملاء في الأمانة العامة من دعمها على مر السنين. ولا أملك إلا أن أكرر ما قاله زميلي من فييت نام من أننا نشعر بالحزن الشديد لمغادرتها قبل شهر واحد من احتياجنا البالغ لدعمها. وأود أن أسجل أننا تمتعنا خاصة وكنا سعداء بحضورها إلى فيينا خلال السنوات الثلاث التي شرفنا بوجودها معنا هناك.

وفيما يتعلق بموضوع اليوم، أود أن أعرب عن ترحيبي بحضور وزير خارجية أفغانستان وبالبيان الذي أدلى به. وأود كذلك أن أتوجه بالشكر للممثل الخاص السيد كاي إيدي على إحاطته الإعلامية، وعلى التزامه، وعلى العمل الذي يؤديه هناك بشكل مثير للإعجاب الشديد تحت ظروف بالغة المشقة.

وتتفق النمسا مع الرأي القائل بأنه على الرغم من أوجه القصور التي شابت الانتخابات المعقودة في شهر آب/أغسطس، فقد كان مجرد أن تجرى هذه الانتخابات، وهي الأولى التي تتم بقيادة أفغانية بحتة، إنجازا عظيما. وسبقت الانتخابات حملة حقيقية تركز على البرامج السياسية وتسمح بالتنافس الفعلي فيما بين المرشحين. ومن الأمور المثيرة للإعجاب والاطمئنان أن ملايين الأفغان اختاروا

التصويت بالرغم من مساعي المتمردين لتخويفهم. غير أن من دواعي القلق ما شاب عملية التصويت من غش انتخابي خطير. ولا بد من دراسة جميع الحوادث لضمان مصداقية العملية الانتخابية. ومن ثم فإن النمسا تعرب عن تأييدها الكامل لعمل هيئة الشكاوى الانتخابية.

وبعد إتمام العملية الانتخابية، سيكون من المهم التصديق على وجه السرعة للرئيس الجديد، وذلك للسماح بالإسراع بتشكيل حكومة فعالة وشاملة للجميع ولها القدرة على التصدي للتحديات الكثيرة الماثلة في المستقبل. ونتفق مع الأمين العام تماما في رأيه من أنه سيتعين على الحكومة الأفغانية المقبلة أن تنشئ علاقات جديدة قائمة على الثقة مع شعبها. وينبغي أن يشكل الحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان الأساس العام لأعمال الحكومة الجديدة. وسيكون للتحسن الذي يطرأ على هذه المجالات، بما فيها مكافحة الفساد والاتجار بالمخدرات، أهمية حاسم.

وينبغي أن يُهتدى بالدروس المستقاة من العملية الانتخابية في عمل التحضيرات للانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٠. وستكون للنتائج التي يتوصل إليها خبراء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالتأكيد فائدة في هذا السياق. وينطبق نفس الشيء على توصيات بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات، التي أدت دورا مفيدا في مراقبة انتخابات شهر آب/أغسطس.

وأود كذلك أن أشدد على أهمية المساهمة العامة للاتحاد الأوروبي في إطار الجهود المبذولة في أفغانستان، وخاصة من خلال المساعدة في مجال إصلاح القطاع الأمني، والتنمية، والعملية الانتخابية. ولديّ ثقة بأن الدولة العضو التي تترأس الاتحاد الأوروبي ستكون سعيدة بعرض جهود الاتحاد وموقفه بمزيد من التفصيل لدى مناقشة مجلس الأمن للحالة في أفغانستان في المرة القادمة.

ولا جدال في أن من أكبر التحديات الماثلة الآن تحسين الحالة الأمنية لشعب أفغانستان. فالحوادث التي تنطوي على استخدام أجهزة التفجير اليدوية الصنع والهجمات المعقدة التي يشنها المتمردون على المدنيين وعلى العاملين في الحقل الإنساني مثيرة للقلق البالغ. وعلينا أن نوجه رسالة واضحة مؤداها أنه ستتم محاسبة المسؤولين عن أعمال الترهيب أو العنف الموجهة ضد العاملين في المجال الإنساني. ويجب أن يتمثل هدفنا الأول في التقليل من هذا القدر المزعج في الخسائر بين صفوف المدنيين إلى أقصى حد. ونرحب بالنهج الجديد الذي تنتهجه القوة الدولية للمساعدة الأمنية الذي يولي أعلى درجات الأولوية لحماية السكان المدنيين ويشمل توثيق الشراكة في العمليات مع قوات الأمن الوطنية الأفغانية.

وندرك أيضا الجهود الهامة التي تبذلها حكومة أفغانستان الحالية لتحسين حالة حقوق الإنسان. فهناك مشاكل كبيرة يتعين معالجتها، كما تثبت الوثائق في التقرير المشترك الأخير بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بشأن العنف ضد المرأة. وفي هذا السياق نود أن نعرب عن ترحيبنا بالقانون الجديد الذي صدر في تموز/يوليه للقضاء على العنف ضد المرأة وعن تقديرنا له. ونرجو أن تكون لهذا القانون الأسبقية على قانون الأحوال الشخصية الشيعي، الذي لا يمتثل في رأينا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان ولالتزامات أفغانستان الدولية.

وفيما يتعلق بمسألة المخدرات، أشار الممثل الخاص بالفعل إلى التطورات الإيجابية التي تحققت خلال العام الماضي. ويسعدنا أن نرى المبادرة الثلاثية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ''استراتيجية قوس قزح'' تدخل إلى حيز التنفيذ.

وترحب النمسا كذلك بالالتزام المستمر الذي تبديه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تجاه أفغانستان، وسيكون من دواعي غبطتنا أن نرى البعثة تواصل الاشتراك والتعاون مع البعثات الميدانية للمنظمة في المنطقة كلما أمكن.

وتطلعا إلى المستقبل، نرحب باقتراح عقد مؤتمر دولي بشأن أفغانستان لتجديد الاتفاق الخاص بأفغانستان. ويجب أن تؤدي هذه العملية إلى ما يمكن أن يُطلق عليه طفرة مدنية حقيقية مستندة إلى مبادئ بناء القدرات وزيادة تحمل الحكومة الأفغانية لمسؤوليتها وإمساكها بزمام الأمور.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري للعمل الهام الذي تضطلع به البعثة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة في أفغانستان. وتعرب النمسا عن تأييدها الكامل للتوسع المعتزم في البعثة ولتعزيزها. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لمعايير ومؤشرات التقدم المرفقة بتقرير الأمين العام وعن ترحيبنا بها. فهي تزود مجلس الأمن بأداة مفيدة لقياس ما يحرز من تقدم. ونرحب بصفة خاصة بإدراج مؤشرات محددة فيما يتعلق بحماية المدنيين ومن دواعي سعادتنا بالتأكيد أن يتطلع الأمين العام إلى مواصلة صقل هذه المعايير بالتشاور مع الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي.

السيد تيانديريبيوغو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): تود بوركينا فاسو أن تحكي كلمات الرئيسة وأعضاء المجلس الآخرين في الإعراب عن امتناننا للسيدة نورما تشان. وقد استفاد وفدنا من وجودها ومن مقدرتها المهنية، ونشعر معا بالامتنان العميق لها. ونرجو لها حياة تقاعدية أكثر هدوءا، وتوفيقا عظيما في حياتها بعد المجلس.

وأشكر السيد كاي إيدي، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على إحاطته الإعلامية. وأرحب بوزير خارجية أفغانستان وأشكره على مساهمته القيمة.

وتعرب بوركينا فاسو عن ترحيبها بإجراء الانتخابات الرئاسية والإقليمية في شهر آب/أغسطس، التي مكنت الشعب الأفغاني من الإمساك بناصية مصيره. وكان تنظيم الانتخابات في ذاته يمثل تحديا حقيقيا، وتدل المصاعب التي ووجهت خلال العملية الانتخابية على ما لتحقيق المصالحة الوطنية الفعلية من ضرورة ملحّة، فهي تعد شرطا لا غنى عنه لجميع الجهود الإنمائية.

ويحدونا الأمل في أن تجري عملية المراجعة وإعادة عدّ الأصوات فيما يتعلق بنتائج الانتخابات على وجه السرعة وبشكل ذي مصداقية ضمانا لقبول النتائج النهائية من جانب الجميع.

وتواجه الحكومة الجديدة مهام عديدة وتحديات صعبة كثيرة. ونهيب مرة أخرى بالمجتمع الدولي أن يواصل وأن يعزز دعمه لأفغانستان، لا سيما في مجالات الأولوية المحددة في تقرير الأمين العام (S/2009/475).

ونشيد ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على عملها إلى جانب الشعب الأفغاني. إن جهودها لكفالة تقديم المزيد من المعونة بفعالية أكبر وتنسيق أفضل على المستوى المحلي ومساندتها في الميدان السياسي وفي ميدان حقوق الإنسان بوجه خاص تستحق التقدير منا. ونرحب بالتوقيع في ١٩ تموز/يوليه على قانون يرمي إلى القضاء على العنف ضد النساء وتعزيز القدرة القانونية الأفغانية في مجال مكافحة الجريمة. ولما كانت هذه مكونات أساسية من الجهود الدولية في الميدان، فإننا نشجع البعثة تشجيعا قويا على أن تفعل كل ما في وسعها لتحقيق أهداف القرار ١٨٦٨ (٢٠٠٩). وحتى تتمكن البعثة من الوفاء بولايتها بفعالية فإن من الأهمية الحاسمة أن تُمنح موارد كافية.

أنتقل إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لقد تحقق تقدم في أعمال المتابعة في مجال التمويل من أجل التنمية. لكن

تناقص التمويل للصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان والميل إلى التركيز على أفضليات المانحين ما زالا يساهمان في زيادة اعتماد الحكومة على المجتمع الدولي. وإننا نهيب بالدول المانحة أن تفي بتعهداها وأن تعمل مع الحكومة لوضع استراتيجية عامة لتنمية مستدامة يمسك بزمامها الشعب الأفغاني.

ويحدونا الأمل أن تستمر التوجهات الحالية فيما يتعلق بتخفيض زراعة خشخاش الأفيون وإنتاج المخدرات والاستعاضة عنهما بمحاصيل مشروعة، وكذلك فيما يتعلق بتشديد الكفاح ضد الفساد. وهنا نرحب بالدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة وقوات الأمن الوطنية والدولية، بالتنسيق مع البلدان المجاورة.

واضح أن الشروط المسبقة للتقدم في أفغانستان تظل تقوية مؤسسات الدولة وبسط سلطة الدولة على جميع أرجاء الأراضي الوطنية وتحلي جميع العناصر الفاعلة بالإرادة السياسية في المقام الأول لتحقيق هذه الأمور. وفي ذلك الصدد نشاطر الأمين العام وجهة نظره بشأن الحاجة إلى البنية التحتية لتمكين المؤسسات العامة من مزاولة وظائفها وتحسين قدرة الإدارة العامة وإرساء أسس نظام قضائي يعتد به ويكون متاحا لجميع المواطنين، وتحسين نظام جمع الإيرادات العامة والنهوض بعمالة الشباب على أساس الجدارة.

لكن تلك الأهداف لن يتحقق أي منها من دون الأمن. ولهذا السبب نؤيد زيادة أعداد أفراد الشرطة والجيش المدربين تدريبا جيدا والجاهزين بصورة تامة للعمل. وفي ذلك الصدد نلاحظ جودة النهج التكتيكي الجديد الذي تتبعه القوة الدولية للمساعدة الأمنية، المرتكز على حماية السكان وتحسين الظروف التي تنفذ فيها العمليات، إلى جانب تطوير القوات الأفغانية التي ستتسلم المسؤولية عن الأمن تدريجيا.

هذا مسعى صعب طويل الأمد بلا شك، ولكنه المسار الذي يجب علينا أن نتبعه إذا أردنا أن يحل السلام والازدهار في أفغانستان.

ختاما، نؤيد تأييدا تاما الاقتراح بعقد مؤتمر دولي معني بأفغانستان. ونأمل أن تسفر هذه الفرصة عن مبادرات محددة تخدم مصلحة السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في ذلك البلد.

السيد برهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولا أن أعرب عن شكر وفد المملكة المتحدة للسيدة نورما تشان، على جهودها الاستثنائية في خدمة الأمم المتحدة وخدمة مجلس الأمن طيلة كل هذه السنوات الكثيرة، فضلا عن طيبتها وكفاءها ومشورها الحسنة. إن روح الدعابة الذكية، واللاذعة في بعض الأحيان، التي تتحلى بها ساهمت في تحسين حياتنا. وإننا ممتنون لها امتنانا جما ونتمنى لها كل خير.

بالنسبة إلى الموضوع قيد النظر اسمحوا لي أن أبدأ بشكر الأمين العام على تقريره الأخير عن الحالة في أفغانستان (S/2009/475) وشكر الممثل الخاص إيدي على إحاطته الإعلامية اليوم. كما أرحب بوزير الخارجية سبانتا وأشكره على مساهمته في نظرنا في هذا البند.

مهم أن نواصل عقد مناقشات منتظمة صريحة حول الحالة في أفغانستان. فهذه التقارير وهذه الإحاطات الإعلامية تشكِّل عنصرا أساسيا من انخراط مجلس الأمن في عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (البعثة).

عندما اجتمع المجلس في حزيران/يونيه (انظر S/PV.6154) لمناقشة آخر تقرير عن البعثة (S/2009/323)، شدد معظمنا إن لم يكن جميعنا على أهمية انتخابات

آب/أغسطس الرئاسية لأفغانستان، وعلى الحاجة إلى أن تعمل الأمم المتحدة مع السلطات الأفغانية لكفالة أن تكون انتخابات موثوقا بها واشتمالية وآمنة. وحقيقة أن تلك الانتخابات قد عقدت في ظل ظروف حافلة بالتحديات لهو إنجاز بحد ذاته. وما عقد أول انتخابات يقودها الأفغان منذ ٣٠ سنة إلاّ خطوة هامة على الدرب المؤدي إلى أفغانستان المتمتعة بالاستقرار والأمن والاستدامة الذاتية.

ويصف تقرير الأمين العام بعضا من المنجزات الكبيرة، بما فيها عدد مراكز الاقتراع المفتوحة واللهجة المضمونية للنقاش السياسي. ويشير أيضا إلى التقارير التي تفيد بوقوع تزوير ومخالفات انتخابية. والرد المناسب الوحيد على تلك التقارير هو السماح للجنة الانتخابية المستقلة ومفوضية الشكاوى الانتخابية الأفغانيتين بأن تكملا عملية تدقيق الانتخابات الجارية حاليا. وينبغي لنا أن نلوذ بالصبر ونسمح لتلك العملية بأن تأخذ مجراها. إن عمل الهيئتين جوهري لكفالة أن تكون حصيلة الانتخابات محل ثقة ومعبرة عن إرادة الشعب الأفغاني. ويمكن للشعب الأفغاني أن يعول على مؤازرتنا له.

ويلاحظ تقرير الأمين العام أنه بصرف النظر عمن سيفوز في الانتخابات، فإن الخطوة الحاسمة التالية تتمثل في تشكيل حكومة موثوق بها وفعالة تفي بالوعود المقطوعة لشعب أفغانستان بشأن القضايا ذات الأهمية وهي: الأمن، والحكم، والعدالة، والتنمية، وبرنامج ناجح لإعادة الاندماج. وإن بناء اقتصاد مشروع ومواصلة الكفاح ضد الفساد ينطويان أيضا على تحديات كبيرة للحكومة الجديدة. ونحن، شأننا شأن بقية المجتمع الدولي، نقف على أهبة الاستعداد لمساعدة الحكومة في سعيها إلى تنفيذ هذه الأولويات والتركيز أينما كان ممكنا على بناء القدرة الأفغانية.

ولبلوغ تلك الغاية يحدونا الأمل في التوصل إلى الاتفاق على الاقتراح بعقد مؤتمر ما بعد الانتخابات في كابل، تحت الرئاسة المشتركة للأمم المتحدة والحكومة الأفغانية المقبلة، وأن يكون هدفه تثبيت دعم المجتمع الدولي المنسق لبرنامج الحكومة الجديدة.

إن الأمم المتحدة، والبعثة على وجه التحديد، ستكونان في صميم الدعم الدولي للحكومة الجديدة. وإن قدرتهما على قيادة وتنسيق مجمل الجهد الدولي حاسمة لتحقيق النجاح في أفغانستان. لذا نرحب بنشر المعايير الاستراتيجية ومؤشرات النجاح التي حددتها البعثة، والتي ستكون أداة هامة لقياس التقدم. ويحدونا الأمل أن تواصل تلك المعايير التطور. وعندما ننظر في زيادة تحسين قدرة البعثة على الوفاء بولايتها، سيكون مهمّا أن نقيس قياسا دقيقا التقدم الذي تحرزه البعثة ودورها في بلوغ هدفنا المشترك، وكذلك تقدم الجهد الدولي الأوسع.

وسنواصل دعم خطط البعثة لإرساء أسس وجود مكثف أكثر في كل أنحاء البلد ونتطلع إلى الاستماع بالتفصيل عن خطط البعثة للتوسيع والآثار المترتبة عنها على الموارد وتحديد الأولويات.

ورغم التحديات الكثيرة التي تواجهها أفغانستان نشعر بالطمأنينة من ملاحظة استمرار التوجهات الإيجابية في مكافحة المخدرات، حسبما لاحظ الممثل الخاص إيدي في وقت سابق. وعقب تخفيض زراعة الأفيون بنسبة ١٩ في المائة في عام ٢٠٠٨، يبدو أن تلك الزراعة ستنخفض بنسبة إضافية تبلغ ٢٢ في المائة في هذا العام. وفي هلمند أسفر العمل الوثيق مع السلطات الأفغانية عن انخفاض في الزراعة بنسبة الثلث، وإن العمليات المنفذة في هذه السنة في نطاق المبادرة الثلاثية لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة

المخدرات والجريمة تعطي أسبابا للتفاؤل المشوب بالحذر على الصعيد الإقليمي أيضا.

اسمحوا لي أن أتطرق باختصار إلى مسألة الإصابات في صفوف المدنيين. موقف المملكة المتحدة، حسبما بيّناه في المناقشات السابقة، لم يتغير. إننا نأسف أسفا شديدا – وأكرر، أسفا شديدا – على كل إصابة في صفوف المدنيين. ففقدان أي روح بشرية بلا استثناء مأساة. وكما أوضح الفريق أول مكرستال، تكمن حماية السكان المدنيين في لب مهمتنا الدولية، في تناقض صارخ مع الطالبان والمتمردين الموالين لهم، الذين يواصلون، حسبما يوضح تقرير الأمين العام، التسبب في الأغلبية الساحقة من الوفيات بين المدنيين.

أود أن أختتم باغتنام الفرصة للتعبير عن امتناننا وشكرنا لجهود الممثل الخاص إيدي وجميع أفراد البعثة الذين يواصلون الاضطلاع بعمل ذي أهمية حيوية، وغالبا في ظروف في منتهى الصعوبة. ولقد جاء هجوم ١٨ آب/ أغسطس في كابل، الذي أسفر عن موت شخصين من أفراد البعثة وإصابة ثالث، تذكرة مأساوية بالأخطار الشديدة حقا التي يواجهونها في اضطلاعهم بعملهم. وإن المملكة المتحدة لن تفتر في تقديم دعمها التام لهم.

السيد الدباشي (الجماهيرية العربية الليبية): سيدتي الرئيسة، أبدأ بياني بضم صوتي إلى الرئاسة وإلى الزملاء الذين سبقوني وأعبر عن تقديري وشكري للسيدة نورما تشان. لقد كانت دائما المرجع الذي لا غنى عنه لوفدي، ونحن نكن لها كل التقدير، وخاصة على مساعدتها الدائمة وبصورة خاصة على المساعدة التي قدمتها لنا عندما تولينا رئاسة المجلس في أول يوم تباشر فيه ليبيا عضوية المجلس. لا شك أننا سنفتقد نورما في المجلس ونشعر بالأسف لذلك ولكننا نتمنى لها الصحة والسعادة الدائمة، سواء بقيت قريبا منا أو ابتعدت عنا.

أعرب عن شكري للأمين العام على تقريره المفصل والشامل المعروض علينا (S/2009/475)، وكذلك للسيد كاي إيدي، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها. وأرحب بمعالي وزير خارجية أفغانستان وأشكره على حضوره معنا.

كما أشيد بالجهود والعمل المتميز الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان من أجل إعادة إعمار هذا البلد رغم كل ما تواجهه البعثة من تحديات أمنية ومشاكل في توفير التمويل اللازم.

نعود اليوم إلى بحث مشكلة أفغانستان والوضع في البلاد لا يختلف كثيرا عما كان عليه عشية هزيمة حركة طالبان وسيطرة القوات الدولية بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي على البلاد. أقول ذلك لأن الشعب الأفغاني ما زال يعاني من انعدام الأمن واستمرار القتل غير المبرر للمدنيين، وهو للأسف الشديد يتم على يدي الطرفين، القوات الدولية من جانب وحركة طالبان من جانب آخر. وكل منهما يقدم مبرراته الخاصة. فالقوات الدولية إما تدعي الخطأ أو تقول إن القتلى تابعون لحركة طالبان، بينما تقول حركة طالبان إنها تقاتل الوجود الأجنبي والمتعاونين معه. والضحية دائما هو الشعب الأفغاني البريء.

ومرة أخرى، يؤكد تقرير الأمين العام على استمرار تدهور الأوضاع في أفغانستان وانعدام الأمن وارتفاع معدل سقوط الضحايا بين المدنيين بسبب الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة والضربات الجوية التي تنفذها القوات الدولية في أفغانستان. وفي هذا الصدد، نعرب من جديد عن استيائنا العميق إزاء استمرار سقوط المدنيين، وخاصة من قبل القوات الدولية، التي نعتقد أن بإمكانها أن تتحاشى ذلك، رغم كل المناشدات المحلية والدولية.

ومن دواعي قلقنا العميق أيضا، ما ورد في الفقرة ٥ من تقرير الأمين العام التي تنص، وأقتبس، ”وقد أخفقت

الجهود التي بذلت خلال السنوات العديدة الماضية لزيادة عدد قوات الأمن الوطني والدولي في القضاء على التمرد". لقد حاول مخططو الحرب في أفغانستان تحقيق نصر عسكري بغض النظر عن الضحايا. ولذلك فقد زادوا في الأشهر الأخيرة من عدد القوات الأجنبية في أفغانستان. و لم تكن نتيجة ذلك سوى زيادة عدد القتلى في صفوف المدنيين والعسكريين على السواء.

وقد أكد السيد كاي إيدي منذ قليل على أن الوضع الأمني الحالي هو الأسوأ منذ عام ٢٠٠٢. وقد أشار السيد كاي إيدي أيضا إلى أن كثيرا من الأفغان انضموا إلى المتمردين بسبب شعورهم بالتهميش اجتماعيا وسياسيا. وأنا أضيف إلى ذلك سبب آخر، وهو الفظائع التي ترتكبها القوات الدولية ضد المدنيين من حين إلى آخر.

وهذا يقودنا إلى حقيقة طالما أكد عليها وفد بلادي في هذا المجلس ومفادها أن الحل لا يرتبط بعدد القوات أو بالمعدات المتوفرة لها بل بمعالجة شاملة للوضع وتقوم على المصالحة الوطنية الشاملة وتحقق التنمية المستدامة في البلاد. ونحن نتفق في هذا الصدد مع ما ورد في الفقرة ٨ من تقرير الأمين العام، التي تشير إلى الدعوات التي أطلقتها بعض القيادات السياسية في البلاد إلى إرساء وقف لإطلاق النار مع حركة طالبان كخطوة لتحقيق الاستقرار في البلاد.

إن الهدف النهائي للمجتمع الدولي هو مساعدة الشعب الأفغاني في بناء دولة ديمقراطية مستقرة ومزدهرة في أفغانستان. وليس الحرب ضد طالبان أو غيرها هدفا في حد ذاته، خاصة وأن استعمال القوة لن يؤدي وحده إلى بسط الأمن والاستقرار ما لم يعزز بجهد مواز من الحوار الهادف إلى تحقيق المصالحة الوطنية فيما بين جميع فئات الشعب الأفغاني وجميع القوة المستعدة للحوار ونبذ العنف، ومحاربة الفساد وتجارة المخدرات.

لذلك، نعتقد أن على المجتمع الدولي أن يحتضن البرامج التي تمكن أفغانستان من تحمل مسؤولياتها كاملة لدولة ذات سيادة وقادرة على بسط الأمن وتوفير الحياة الكريمة لكل مواطنيها، وتهيئة الظروف لانسحاب القوات الأجنبية – أقول تهيئة الظروف لانسحاب القوات الأجنبية بأسرع ما يمكن – الذي يعتبر شرطا أساسيا لتحقيق المصالحة الوطنية، التي لن يتحقق الاستقرار بدونها.

أشارت بعض تقارير الأمين العام السابقة إلى الأوضاع السيئة التي يعيشها المحتجزون في مراكز الاعتقال المختلفة في أفغانستان. ويشير التقرير الذي بين أيدينا في الفقرة ٥٢ إلى قيام الممثل الخاص للأمين العام بزيارة عدد من هذه المراكز، بما فيها مركز اعتقال باغرام، الذي تديره القوات الدولية. إلا أن التقرير الذي بين أيدينا لا يتضمن أي تقييم لحالة هذه المراكز ومدى تقيد القائمين عليها بالقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. ونأمل من السيد كاي إيدي أن يحيطنا علما، ولو بشكل مقتضب، بحالة هذه المراكز.

السيد هيلير (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): نرحب بوجود السيد رنجين دادفار سبانتا، وزير خارجية أفغانستان، بيننا الذي استمعنا إليه بانتباه كبير، لا سيما بخصوص الفئات الأربع من التحديات التي يواجهها بلده حاليا. ونرحب كذلك بحضور وزير خارجية تركيا. ونشكر السيد كاي إيدي، الممثل الخاص للأمين العام، على عرضه تقرير الأمين العام (S/2009/475) وعلى جهوده الجديرة بالثناء إزاء التحديات التي يواجهها مكتبه لدى الإسهام في تنمية أفغانستان. ونقدر كذلك إدراج مؤشرات التقدم في التقرير التي ينبغي أن نتابعها على النحو الواجب.

بعد أكثر من شهر بقليل على إجراء الانتخابات الرئاسية ومجالس المحافظات في أفغانستان، ورغم أهمية عملية

الانتخابات الديمقراطية لأول مرة منذ سنوات عديدة في ذلك البلد، يشعر وفدي بالقلق إزاء عدم وضوح نتائج العملية، التي ازدادت سوءا بسبب الشكاوى العديدة من الشوائب وعمليات التزوير الانتخابية. ونشعر بالقلق أيضا حيال أعمال الترويع والعنف التي أعاقت إلى حد كبير مشاركة المواطنين بمن فيهم النساء.

نحن على ثقة بأن لجنة الشكاوى الانتخابية سوف تحقق بعناية في الشكاوى العديدة التي تم التقدم بها، بغية كفالة أن تكون النتائج النهائية الصادرة عن لجنة الانتخابات المستقلة موضع احترام جميع الأطراف المعنية، وتفادي أية أعمال عنف من جديد، وقبل كل شيء الإسهام في مساعدة أفغانستان ومؤسساتها على الخروج قوية من هذه العملية بغية التركيز على المسائل الاجتماعية واستقرار وأمن الناس أجمعين في جميع أنحاء البلد، الأمر الذي يؤدي إلى اتفاق جديد، مثلما اقترح الممثل الخاص للأمين العام نفسه، بين الحكومة والشعب مما يمكن أفغانستان من تحمل مسؤولياتها بوصفها دولة ذات سيادة. وفي ذلك الصدد، ندعم كل الجهود التي يبذلها الممثل الخاص لكفالة أن تواصل حكومة أفغانستان الاعتماد على الدعم الدولي، ولا سيما من بلدان المنطقة، وهو الدعم الضروري الذي يؤدي إلى السلام. وينبغي أن تفضي الانتخابات إلى أفغانستان معززة وإلى مصالحة، بدلا من أسباب جديدة للانقسام في ذلك البلد الذي ما فتئ يعاني منذ أمد بعيد.

وفي ما يتعلق بالأمن، تأسف المكسيك للزيادة الحالية في عدد الحوادث الأمنية مقارنة بالسنوات الماضية. ولا شك في أن الإحصاءات تدل على أن انعدام الأمن ما زال العامل الرئيسي الذي يؤثر على التقدم في أفغانستان. واليوم بالتحديد وقعت حوادث عنف جديدة أودت بحياة العديد من الضحايا المدنيين في قندهار. إننا ندين تلك الحوادث. ونعتقد أن أعمال القوات الدولية ينبغي أن تتضمن جهودا موازية لتعزيز التنمية واحترام حقوق الإنسان وتوطيد حكم القانون مما يؤدي إلى مكافحة الأسباب الجذرية للعنف. وفي ذلك الصدد، نؤيد القوة الدولية لتقديم المساعدة الأمنية وعملها لحماية المدنيين الأفغان كأولوية عليا.

علاوة على ذلك، ننوه بالإنجازات التي تمت لخفض زراعة خشخاش الأفيون، وهي مسألة استراتيجية في كفالة أمن البلد. وننوه كذلك بالتقدم الذي أحرزته أفغانستان في عملية الحوار والتعاون الثنائي مع باكستان وإيران. إنها خطوة إلى الأمام في مواجهة التحديات المشتركة للاستقرار الإقليمي من قبيل الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة. ونأمل أن تؤدي تلك العملية إلى تخطيط استراتيجي بعيد المدى يشمل تدابير ملموسة تسهم في تسريع وتوسيع التقدم المحرز.

وترحب المكسيك بتوقيع الرئيس كرزاي على قانون القضاء على العنف ضد المرأة، الذي يجرّم العنف الجنسي بما فيه الاغتصاب والزواج القسري وزواج القاصرين. ونحن ندعم كل جهود الحكومة لكفالة تنفيذ هذا القانون في جميع أنحاء البلد. وننوه كذلك بعمل الأمم المتحدة إلى جانب المؤسسات القضائية بغرض الامتثال لمعايير حقوق الإنسان الدولية بالنسبة إلى الاحتجاز.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمكافحة الفساد والإفلات من العقاب. ونحث حكومة أفغانستان على توفير الزخم اللازم لمواجهة ذلك التحدي وإحراز النتائج، الأمر الذي يوطد سلطتها ومشروعيتها ويزيد ثقة الشعب ويعزز قدرة الحكومة على مواجهة المتمردين.

وفي النهاية، تود المكسيك أن تؤكد من جديد إدانتها للهجمات على موظفي المساعدات الإنسانية. ونود أيضا أن نبرز قلقنا إزاء التهديد الخطير للمدنيين بفعل الألغام وغيرها من المتفجرات ومخلفات الحرب. ونشيد بالجهود التي

تبذلها على الأرض حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي لإحراز تقدم في نزع هذه الأجهزة وتدميرها.

وأخيرا، أنا أيضا أود أن أعرب عن امتناننا وتقديرنا للسيدة نورما تشان. نتمنى لها كل النجاح في المستقبل.

السيد ارود (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بادىء ذي بدء أن استهل كلامي بشكر السيدة نورما تشان على إسهامها في عمل مجلس الأمن. وأود أن أنقل إليها أفضل تمنياتي بالسعادة في حياتها الجديدة.

واسمحوا لي أيضا بأن أنوه بحضور السيد رنجين دادفار سبانتا، وزير خارجية أفغانستان، بيننا.

في ما يتعلق بالبيئة المتوترة حاليا عقب إجراء الانتخابات في أفغانستان، أود أولا أن أبرز الدور والعمل الرائعين اللذين تقوم بهما بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان (يوناما)، الأمر الذي يبين وجودها المركزي في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي. وأود على وجه الخصوص أن أشيد بعمل الممثل الخاص كاي إيدي، وهو حافظ على حيادية صارمة وواعية في إسهامه الذي لا مثيل له لصالح مصداقية العملية الانتخابية. لذلك أود التأكيد مجددا على ثقتنا التامة بالممثل الخاص، سواء دوره بصفته الناطق الذي يخاطب الشعب الأفغاني بلسان المجتمع الدولي، أو جهوده لكفالة تعبئة المجتمع الدولي والتنسيق داخله حيال مسألة لا يزال يتعين القيام بعمل كثير بشأنها رغم التقدم المحرز في العام الماضي. فهو بحاجة إلى الدعم الثابت من المجتمع الدولي للتغلب على تلك التحديات، ويمكنه بطبيعة الحال أن يعتمد على دعم فرنسا في ذلك الصدد.

ومثلما يدرك المجلس، أن فرنسا منخرطة جدا في أفغانستان. فعلى الصعيد العسكري، نشرنا ما يزيد على ٣ ٠٠٠ جندي في مناطق قتالية خطرة. وهم دفعوا ثمنا باهظا. وبالنسبة إلى أفراد الشرطة، ننشر حاليا أفرادا من الدرك كجزء من قوة الدرك الأوروبية. وبالانتقال إلى المساعدة الإنسانية، بذل بلدي جهودا كبيرة جدا في السنوات الماضية. وفرنسا، إلى جانب شركائها، ستمضي بالتزامها طالما كان ذلك ضروريا بغية إقامة دولة أفغانية قادرة تماما على تولي زمام مستقبلها بنفسها.

لقد توجه الناخبون الأفغان إلى مراكز الاقتراع في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩ لانتخاب رئيسهم وأعضاء مجالس المحافظات. ومثلما أبرز الممثل الخاص للأمين العام، ثمة شوائب قد تم ذكرها. لقد قامت لجنة الانتخابات المستقلة ولجنة شكاوى الانتخابات، بمراجعة بشأن هذا الموضوع. ويجب أن يكون بمقدورهما العمل بشفافية وهدوء بفضل دعم وثقة جميع الأطراف.

بينما ننتظر النتائج النهائية، لدينا فقط مطلب واحد، ألا وهو التقيد بالإجراءات ليتسنى في نهاية المطاف احترام خيار الشعب الأفغاني. ومن الجوهري أن يستمر الحوار وتوافق الآراء الوطني، بما في ذلك، بعد انتهاء الانتخابات. وبغض النظر عن النتيجة النهائية، من المستصوب إنشاء حكومة للتعبير عن توافق آراء وطني.

وكانت تجري الانتخابات في وقت ليس بوسع الشعب الأفغاني مشاهدة ما تم إنجازه فحسب، بل أيضا الانتقال نحو المستقبل والإعراب عن آماله وتوقعاته في الوقت الذي تبدأ فيه حقبة جديدة في تاريخ أفغانستان. أما بالنسبة للمجتمع الدولي أيضا، فقد حان الوقت لتقييم التزامه وتقييم التحديات التي لا تزال أمامنا والتماس أفضل سبيل للتغلب عليها.

لذلك فإن فرنسا، بالاشتراك مع ألمانيا والمملكة المتحدة أخذت زمام المبادرة لتقترح على الأمم المتحدة عقد مؤتمر دولي بشأن أفغانستان يتم بعد تشكيل الحكومة الأفغانية الجديدة. والهدف من هذا المؤتمر هو تشكيل إطار

عمل للعلاقات بين أفغانستان والمجتمع الدولي في هذه المرحلة الجديدة التي سوف تشهد تولي الشعب الأفغاني لزمام مصيره الوطني على نحو كامل.

وهذه المسؤوليات التي تزداد تدريجيا سوف تقتضي من السلطات الأفغانية المقبلة قدرا أكبر من العزم والتصميم والعمل الفعال عما كان عليه في الماضي. ويجب الاضطلاع على جناح السرعة بالإصلاحات ذات الأولوية المتعلقة بالمسائل السياسية والمحلية التي لم يتم التطرق إليها على نحو كاف حتى الآن، من قبيل تحسين الحكم، وبخاصة الحكم المحلي، وبناء الأمن الأفغاني والقدرات المدنية، وزيادة الكفاح ضد الفساد وإعادة إطلاق عملية المصالحة الوطنية والإسراع في عملية إعادة دمج المقاتلين السابقين في المجتمع.

ونرحب بالرد الإيجابي للأمين العام على اقتراحنا. وسوف تناقش طرائق هذا المؤتمر مع الأطراف المعنية، بالطبع سيبدأ ذلك مع تولي الحكومة الأفغانية المقبلة للسلطة. وعلى أي حال، نعتقد أن من الجوهري أن يعقد الاجتماع في أقرب وقت ممكن ليتسنى للمجتمع الدولي أن يؤيد الاتفاق الجديد الذي أُبرم بين الشعب الأفغاني وحكومته.

السيد ليو تشن من (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر السيد إيدي، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان على إحاطته الإعلامية. كذلك نرحب بوجود السيد سبانتا، وزير خارجية أفغانستان ونشكره على بيانه.

نتابع عن كثب الانتخابات في أفغانستان. إذ أنه سيكون للانتخابات أثر كبير على العملية السلمية في البلاد. ونأمل أن يستخدمها الشعب الأفغاني لانتخاب قادة يمثلون إرادة الشعب في المرحلة المقبلة والنهوض بالوحدة الاجتماعية والاستقرار والدفع قدما بتحديث شامل لقدرة الحكومة على الحكم.

إن الحفاظ على الاستقرار هو محط تركيز الجهود التي يجري القيام بها في أفغانستان. نأمل من قوات الأمن الوطنية الأفغانية، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان وقوة المساعدة الأمنية الدولية، أن تعمل كل شيء ممكن للحفاظ على الاستقرار في أفغانستان وحماية سلامة أرواح وممتلكات الشعب الأفغاني. كذلك نأمل من الحكومة الأفغانية والجيش والشرطة الأفغانية، بمساعدة المجتمع الدولي، أن تعمل على الدوام على تعزيز بناء القدرات وأن تتولى بصورة مستقلة مهمة الحفاظ على الأمن الوطني والاستقرار الاجتماعي في موعد مبكر.

ونلاحظ أنه بفضل الدعم القوي من لدن المجتمع الدولي حققت أفغانستان بعض التقدم في العملية السلمية وإعادة الإعمار المحلية. ومن الجدير بالذكر بوجه الخصوص أن المساحة التي كانت تزرع فيها المخدرات قد انخفضت بدرجة كبيرة. وهذا إنجاز كبير وإسهام في الجهود الدولية لمكافحة المخدرات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يستمر في زيادة مساهمته في إعادة البناء الاقتصادي في أفغانستان وتقديم المساعدة لأفغانستان في مجالات الزراعة والتعليم والصحة، ودعم جهود أفغانستان لتحسين الهياكل الأساسية وتعزيز التنمية الإيجابية في المجتمع الأفغاني؛ وبالقطع تقليص عوامل زعزعة الاستقرار في المجتمع الأفغاني.

نؤيد استمرار المنظمة في القيام بدور قيادي وتنسيق تقديم المساعدة إلى أفغانستان في عملية إعادة البناء. وبوصف أفغانستان جارا صديقا، ستواصل الصين ضمن قدراتنا تقديم المساعدة إليها والمشاركة بهمة في إعادة البناء فيها والعمل بدأب لمساعدتها على تحقق السلم والاستقرار الدائمين.

وأخيرا، أود أن اغتنم هذه الفرصة لأشكر نورما شان على عملها لمدة ٣٠ عاما في الأمم المتحدة ومساهمتها في السلم الدولي. أتمنى لها كل النجاح في تقاعدها.

السيد غيرميه (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أنضم إلى بقية الوفود في توجيه الشكر للسيد إيدي على عرضه لتقرير الأمين العام (S/2009/475). أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد به وبجميع موظفي الأمم المتحدة في بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان على العمل الرائع الذي يقومون به في الميدان. أود أيضا أن أشكر السيد سبانتا، وزير خارجية أفغانستان على بيانه اليوم وأشكر وزير خارجية تركيا على مشاركته في هذه المناقشة العامة.

تُقِر كوستاريكا بالتحديات الهائلة التي تكتنف العملية الانتخابية وبحيثيات عقد الانتخابات في أفغانستان. ومما لاشك فيه أن انعقادها مثَّل نجاحا حقيقيا. أما وقد قلت ذلك، فإن الانتظار الذي طال أكثر من اللازم لمعرفة النتائج النهائية يضر بالتقدم الذي أحرز حتى الآن. لذلك ندعو إلى خاتمة سريعة وشفافة لعملية العد وفقا للإجراءات القانونية ذات الصلة.

إن عدد الشكاوى التي سُجلت لدى لجنة الشكاوى تبعث على الجزع وتثير القلق بأن العملية الانتخابية لا تعتبر عادلة وتفتقر إلى الشرعية. وستكون لذلك عواقب وخيمة على عملية توطيد الديمقراطية والأمن والسلم للشعب الأفغاني.

يجب على المجتمع الدولي أن يظل ملتزما بعمليات انتخابية عادلة وشفافة بوصفها طريقة للإعراب عن التأييد القاطع للشعب الأفغاني في انتخاب سلطاته وتقرير مصيره. ونأمل أن العبر المستخلصة من تلك العملية ستحسن من التخطيط للانتخابات البرلمانية وعقدها في عام ٢٠١٠. وهذه التجربة ينبغي استغلالها لضمان قدر أكبر من الشرعية في الانتخابات المقبلة وتعزيز المؤسسات الديمقراطية الناشئة. والدروس القيمة التي يمكن استخلاصها من هذه التجربة سوف ستسهم من دون شك في استدامة الدولة الأفغانية في المستقبل.

أما في مجال حقوق الإنسان، فيأسف بلدي للزيادة في عدد التهديدات والهجمات ضد النساء اللواتي يشاركن في الحياة العامة، ولاستمرار أعمال الاعتداء والعنف الجنسيين التي كثيرا ما يتعرض لها الأطفال والنساء. وفي ذلك الصدد، نقر بسن القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة والذي يمثل خطوة واعدة نحو حماية النساء والأطفال من العنف.

ومن دواعي القلق الموافقة مؤخرا على قانون الأحوال الشخصية الشيعي الذي نرى أنه يميز ضد إحدى الأقليات، وذلك لأنه يبيح ممارسات تتعارض مع حقوق المرأة المستقرة بموجب الدستور والمعاهدات الدولية التي انضمت أفغانستان طرفا إليها، كما يتضح من الفقرة ٥١ من تقرير الأمين العام. ومن الضروري لذلك أن تدعى السلطات إلى احترام الدستور وإلى احترام التزاماتها الدولية فيما يتعلق بحماية المرأة.

وخلال عملية اتخاذ القرار ١٨٦٨ (٢٠٠٩) المتعلق بتمديد ولاية البعثة، دافعت كوستاريكا عن إدراج أحكام صريحة تكفل امتثال جميع الأطراف لأحكام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان ضمانا لرفاه السكان المدنيين. ولذلك فإن من الأهمية بمكان أن تطبق التدابير اللازمة لحماية المدنيين.

ونوافق على ضرورة الأخذ بنهج عام يعترف بأن الطريق إلى ضمان الاستقرار في أفغانستان لا يقتصر على الإجراءات العسكرية. وفي هذا الصدد، نرحب بالنهج الجديد الذي تتبعه القوات العسكرية في الميدان، التي ستركز اهتمامها من الآن فصاعدا على حماية السكان المدنيين، بدلا من مهاجمة المتمردين، وفقا للتقرير المعروض علينا اليوم.

ورغم التحول الذي طرأ على النهج العسكري المتبع إزاء الحالة، يساورنا القلق بشأن ارتفاع معدل الخسائر بين صفوف المدنيين. فكما يشير الأمين العام في الفقرة ٥٤ من تقريره، تسببت القوات الموالية للحكومة في نسبة كبيرة من تلك الخسائر. ونأسف كذلك للهجمات المستمرة على العاملين في المجال الإنساني، الذين يتعرضون لأعمال الترهيب والسطو والاختطاف والاغتيال، مما يعوق وصول المساعدات الإنسانية إلى من هم في أمسّ الحاجة إليها. وندعو حكومة أفغانستان الجديدة إلى أن تضع الأولويات الأمنية في برنامجها، وأن تتخذ خطوات ثابتة لتعزيز الاستقرار طويل الأجل وتهيئة الأوضاع المناسبة للتنمية المستدامة في البلد.

ويعرب بلدي عن امتنانه للعمل الذي يقوم به جميع أفراد البعثة، كما يعرب عن تقديره لجهودهم الباسلة من أجل تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان. ونود بصفة خاصة أن نشيد بالجهود التي بذلتها البعثة مؤخرا خلال الانتخابات الرئاسية وانتخابات المجالس الإقليمية. وتؤكد كوستاريكا مجددا تأييدها للعمل الذي تؤديه البعثة والممثل الخاص للأمين العام.

وأخيرا، أود بدوري أن أتوجه بالشكر لنورما تشان على ما أبدته من التزام ومقدرة مهنية طوال فترة عملها الطويلة بالأمم المتحدة. وباسم وفد كوستاريكا، أتمنى لها عمرا مديدا وسعادة كبيرة في حياتها بعد التقاعد.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، السيد كاي إيدي، على إحاطته الإعلامية. ونعرب عن ترحيبنا بوزير خارجية أفغانستان، السيد رانغين دافدار سبانتا، ونشكره على بيانه.

ونثني على الدور المحوري الذي تواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان القيام به في تنسيق العمل والمساعدة والدعم لأفغانستان على الصعيدين الدولي والإقليمي. ونرحب بالانتخابات الرئاسية والإقليمية التي أجريت في ٢٠ آب/أغسطس. وبالرغم من التجاوزات التي شابت العملية الانتخابية، تشكل هذه الانتخابات خطوة إيجابية في عملية التحول الديمقراطي في أفغانستان.

ونعرب عن ترحيبنا بالجهود التي تبذلها لجنة الشكاوى الانتخابية لمعالجة الشكاوى، الأمر الذي يعد ضروريا لتجنب إصابة عامة الأفغان بخيبة الأمل والتخوف. وندعو جميع الأطراف والشعب الأفغاني إلى الامتناع عن ارتكاب أفعال غير قانونية وإلى التزام الهدوء انتظارا لما تسفر عنه التحقيقات من نتائج.

ويساور القلق أوغندا إزاء زيادة حوادث العنف والتمرد من جانب الطالبان وغيرها من العناصر المناوئة للحكومة. وندين تلك الهجمات، الموجهة إلى تمزيق أواصر السلام والأمن في البلاد. وتقع المسؤولية الرئيسية عن ضمان السلام والاستقرار في أفغانستان على عاتق حكومة ذلك البلد وشعبه. غير أن تقديم الدعم والالتزام الطويل الأجل من جانب الأمم المتحدة والجهات الفاعلة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي والمجتمع الدولي الواسع أمر لا غنى عنه لبناء قوات الأمن الأفغانية وتمكينها من الاضطلاع بدورها على نحو فعال. علاوة على ذلك، سيتيح توثيق التعاون الإقليمي الفرص لمواجهة التحديات المشتركة التي تمتد عبر الحدود الوطنية، كما أنه سيولد الزخم اللازم لإحلال السلام والاستقرار والرخاء في أفغانستان.

وما زال هناك الكثير الذي يتعين عمله في معالجة القضايا المتعلقة بإعادة إعمار اقتصاد هذا البلد. وتقتضي الجهود الحكومية من المجتمع الدولي أن يقدم دعما إضافيا إذا أريد للبلد أن ينتعش من خراب الحرب. ويلزم تناول المجالات ذات الأهمية الحاسمة، من قبيل الرعاية الصحية والتعليم والطاقة والهياكل الأساسية، من أجل إحداث تغيير

جذري في الحالة على أرض الواقع ومنح السكان مزيدا من الأمل والرجاء. وينبغي للحكومة الأفغانية في أثناء قيامها بذلك أن تضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن إعادة إقامة المؤسسات الرئيسية للحكم والانتعاش الاقتصادي، وذلك بدعم من الشركاء على الصعيد الدولي. وهذا عامل رئيسي من عوامل تحقيق التنمية الوطنية المستدامة.

لهذا السبب نرحب بما تبديه الحكومة الأفغانية من زيادة في المقدرة القيادية والإمساك بناصية عملية التنمية. وسيتوقف نجاح هذه الجهود الإنمائية إلى حد كبير على توافر الموارد وثباتها. ونحن لذلك نهيب بالمجتمع الدولي أن يعزز دعمه المقدم للحكومة الأفغانية في مجال تنشيط الاقتصاد وبناء المؤسسات الوطنية. وفي هذا الصدد، ندعو الدول الأعضاء أيضا إلى تزويد البعثة بالموارد الإضافية والمتخصصين لتمكينها من الوفاء بولايتها. ونرحب بالمعايير والمؤشرات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2009/475)، التي نتوقع أن تيسر قيام المجلس على نحو أكثر فعالية برصد التقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة وأولوياتها.

وختاما، تثني أوغندا على الممثل الخاص للأمين العام وعلى موظفي البعثة لما يقدمونه من إسهام ذي شأن في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان.

وأود أيضا أن أضم صوتي إليك يا سيدتي الرئيسة وإلى أعضاء المجلس الآخرين في الإعراب عن عميق تقديرنا وامتناننا لنورما تشان على خدمتها النموذجية للمجلس. لقد كانت نقطة مرجعية لا غنى لنا عنها وجديرة باعتمادنا عليها، ولا سيما الأعضاء الجدد، في هذا المجلس. ونعرب عن أطيب تمنياتنا لها في برامجها الجديدة وفي حياتها بعد التقاعد.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): من الواضح أننا جميعا نشترك في الشعور تجاه السيدة نورما تشان، الذي أعرب عنه من سبقني إلى الكلام من الزملاء في بلاغة شديدة. ونحن نرجو لها كل التوفيق في مساعيها المقبلة.

ونشكر السيد كاي إيدي على تحليله الشامل والصريح للحالة في أفغانستان، وعلى عرضه تقرير الأمين العام المرحلي (S/2009/475). ونرحب بوزير خارجية أفغانستان، السيد سبانتا، وقد أصغينا باهتمام شديد إلى بيانه.

والحدث الرئيسي أثناء فترة الإبلاغ كان عقد الانتخابات الرئاسية والمحلية في أفغانستان. ولقد تم نشر النتائج الأولية، ويحدونا الأمل أن تختتم بسرعة كل الإجراءات الضرورية المتعلقة بإعادة الفرز الجزئي من قبل مفوضية الشكاوى الانتخابية. واستنادا إلى تلك النتائج نتوقع تشكيل حكومة أفغانية جديدة على وجه السرعة، وهذا أمر حاسم بشكل خاص في ضوء المهام الكبرى التي يواجهها البلد.

وحقيقة أن الانتخابات قد عقدت رغم محاولات قوى التطرف عرقلة هذا التعبير عن الإرادة الشعبية لتؤكد بذاتها أن الشعب الأفغاني عقد العزم على بناء دولة قوية مستقلة ديمقراطية.

العقبة الرئيسية على طريق تعمير البلد تظل الحالة الأمنية. وتؤكد بيانات الأمين العام بعدد الحوادث أنه لم تتمخض عن جهود السلطات الأفغانية والوجود العسكري الدولي تحسينات فعلية في هذا المجال. بل إن الحالة تواصل التدهور السريع. وما فتئت الأنشطة الإرهابية للطالبان والقاعدة تتعاظم. وهذه الأنشطة تظل العامل الرئيسي لانعدام الاستقرار.

وفي ظل هذه الخلفية نشعر بالقلق بصورة خاصة من استمرار الوفيات بين المدنيين نتيجة لعمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية. صحيح أن الجهود تبذل لمنع وقوع

الإصابات في صفوف المدنيين، غير أن تلك الجهود لم تكن حتى الآن فعالة بقدر كاف.

إننا نساند هدف المصالحة الوطنية في أفغانستان. ولكننا لا تغيب عن بالنا حقيقة أن المعركة ضد الطالبان والقاعدة ليست محلية الطابع حصرا، وإنما لها أبعاد إقليمية ودولية. ولهذا السبب ينبغي لعملية المصالحة الوطنية ألا تتعارض مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها تنفيذ نظام الجزاءات ضد الطالبان والقاعدة.

إننا نعارض استحداث شروط خاصة لرفع أسماء من يسمون بأعضاء الطالبان المصلَحين من القائمة. من يضمن أنهم لن يعودوا إلى أنشطتهم السابقة؟ إذا ارتأت القيادة الأفغانية أن من المفيد إجراء اتصالات مع المحاربين السابقين، فإن ذلك الحوار ينبغي ألا يتم إلا مع الذين ألقوا سلاحهم واعترفوا بحكومة أفغانستان وبدستورها ونبذوا كل روابطهم بالقاعدة.

إننا نشعر بقلق عميق من الحالة المتعلقة بإنتاج المخدرات والاتجار بها. ورغم انخفاض حجم مساحة الأراضي التي كانت تنتج محاصيل المخدرات ورغم الانخفاض النسبي في حجم إنتاج المواد الأولية للمخدرات فإن من السابق لأوانه الحديث عن النجاح هنا.

الآلاف من الناس يموتون بسبب تجارة المخدرات. وإن تطبيق التدابير الاقتصادية وحدها في محاربة هذه التجارة لا يكفي، رغم أن تحفيز النشاط الزراعي المشروع بين السكان ينبغي أن يستمر. وتقوم حاجة لا ريب فيها إلى الأخذ بأساليب غير اللجوء إلى القوة لتحقيق النجاح في القضاء على محاصيل المخدرات وتدمير البنية التحتية للاتجار بالمخدرات. وإن القوة الدولية للمساعدة الأمنية تمتلك القدرات اللازمة لذلك.

ثمة حاجة إلى التحرك بهمة أعظم إلى إدراج أسماء تجار المخدرات في قوائم جزاءات مجلس الأمن. فتجار المخدرات يقدمون الرعاية للهياكل الأساسية للإرهاب والتطرف. وإن الإنتاج الواسع النطاق للمواد الخام للمخدرات وللمخدرات ذاتها يشكل إحدى القنوات الرئيسية لتمويل الحركة الإرهابية ويؤدي، إلى حد كبير، إلى تنامي الظواهر السلبية مثل الفساد والخروج على القانون.

إننا نؤمن بأن ضخامة التهديد المقترن بالمخدرات الأفغانية تتطلب تصعيد وتيرة العمل على شتى المستويات. وإننا نشير هنا، من بين جملة أمور، إلى أهمية تضافر جهود مكافحة المخدرات التي تبذلها القوة الدولية للمساعدة الأمنية تحت قيادة الناتو بالتعاون الوثيق مع حكومة البلد والتنسيق مع أعمال منظمة معاهدة الأمن الجماعي، بهدف إنشاء حزام أمني مناهض للمخدرات على امتداد حدود أفغانستان. وفي ميدان مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة بصورة عامة تقوم الحاجة إلى مزيد من تعزيز طاقات المؤسسات الإقليمية التي برهنت على فعاليتها في هذا الميدان. وإنني أشير هنا، أولا وقبل كل شيء، إلى منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون.

ونحيط علما بالمبادرة التي طرحها عدد من الدول الأوروبية بتنظيم مؤتمر دولي في أفغانستان لمناقشة المساعدة التي ستقدم في المستقبل إلى البلد في فترة ما بعد الانتخابات. والأمر الرئيسي هنا هو أن هذا الاقتراح ينبغي أن يحظى بمساندة الأفغان أنفسهم. وقد لاحظنا ما جاء في بيان السيد سبانتا حول هذه المسألة هنا اليوم. وينبغي لحدث كهذا أن يعقد بعد أن تكون الحكومة الأفغانية الجديدة قد تشكلت وشرعت في أداء وظائفها.

إننا جميعا نتشاطر اهتماما عاما في أفغانستان هو توفير الأمن ووضع أسس دولة ديمقراطية مستقلة. ونساند

القـوة الدوليـة للمـساعدة الأمنيـة وقـوات التحـالف. ولهـذا الغرض أبرمنا اتفاقات ثنائية بشأن النقل العسكري العـابر مـع جمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا ومؤخرا مع إسبانيا. كمـا تم التوقيـع علـى اتفـاق للنقـل العـابر لحمـولات النـاتو غـير العسكرية. ويـسري اتفـاق هـام للنقـل العـسكري العـابر مـع الولايـات المتحـدة الأمريكيـة. ويحـدونا الأمـل أن يبـدأ قريبـا تنفيـذ خطـة العمـل بـين الـدول الأعـضاء في منظمـة شـنغهاي للتعاون وجمهورية أفغانستان الإسلامية، المعتمـدة أثنـاء المؤتمر الخاص المعني بأفغانستان الـذي عقـد في موسـكو. وإننـا نـدعو جميـع الـدول المهتمـة والمنظمـات الدوليـة إلى النـهوض بتنفيـذ خطة العمل تلك.

الاتحاد الروسي يحرص بإخلاص على تحقيـق تـسوية مستقرة في أفغانستان. وسـنعمل في سـبيل حـسم هـذه المـسألة بتعاون وثيق مع شركائنا الأفغان والدوليين.

الرئيـسة (تكلمـت بالإنكليزيـة): أدلي الآن ببيـان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

باسـم الولايـات المتحـدة اسمحـوا لي أولا أن أشـكر الممثل الخاص كاي إيدي على إحاطته الإعلاميـة اليـوم وعلـى قيادتـه الممتـازة لبعثـة الأمـم المتحـدة لتقـديم المـساعدة إلى أفغانـستان (البعثـة) أثنـاء هـذه الفتـرة العـصيبة. كمـا أود أن أشكر السيد سبانتا، وزير خارجية أفغانستان، على حـضوره هنا اليوم وأن أعرب من خلاله عن تقديرنا واحترامنـا لـشعب أفغانستان.

الولايات المتحدة تواصل تقديم دعمهـا القـوي لجهـود البعثـة لتحقيـق أهـداف القـرار ١٨٦٨ (٢٠٠٩) مـن خـلال عملها جنبا إلى جنب مع حكومة أفغانستان والمجتمـع الـدولي. إن عمل البعثة لم ينته بعـد وإن كانـت خطـوات واسـعة هامـة قد اتخذت في الأشهر الثلاثة الماضية.

العمليـة الانتخابيـة الأفغانيـة الجاريـة لم تكـن سـهلة، وإننـا نـشيد بـشجاعة النـاخبين الأفغـان وتفـاني المـسؤولين الرسميين الذين أشرفوا على مراكز الاقتراع وفرز الأصوات والفصل في النتائج. وإن الولايات المتحدة ستواصل تشجيع كل الأطراف على احترام المؤسسات الأفغانية التي أشرفت على هذه الانتخابات.

ولـئن كانـت اتهامـات خطـيرة بـالتزوير قـد وُجهـت ويجري التحقيق فيها، فإن المواطنين الأفغان يسعون إلى تبديد شواغلهم عن طريق عملية رسمية لتسوية الخلافات وليس عـن طريـق العنـف. ويجـب علـى المجتمـع الـدولي أن يـدعم اللجنـة الانتخابيـــة المـــستقلة ومفوضـــية الـــشكاوى الانتخابيـــة في جهودهمـا لإكمـال عملـهما الـصعب المتمثـل في التحقيـق في حـالات التزويـر والفـصل فيهـا، وفقـا لمـسؤولياتهما بموجـب القانون الأفغاني.

عندما يجري تنصيب الحكومة الأفغانية الجديـدة يجـب علينا جميعا أن نبدأ العمل بسرعة معها في الإعـداد لانتخابـات عـام ٢٠١٠ البرلمانيـة. وقـد نـوه الأمـين العـام في تقريـره (S/2009/475)، وهو على صواب، بأن ذلـك العمـل يجـب أن يبدأ فورا.

والبعثة لا تؤدي دورا حاسمـا في الانتخابـات الأفغانيـة فحسب وإنما تعمل بمثابة منسق لا غنى عنه للمساعدة الدوليـة المقدمـة إلى أفغانـستان. وإننـا سـنعمل بـصورة وثيقـة مـع الحكومـة الأفغانيـة والبعثـة لكفالـة أن تتماشـى المعونـة بـصورة ملائمـة مـع الأولويـات الأفغانيـة. ولقـد شـهدنا بالفعـل تقـدما جيـدا فيمـا يتعلـق بـالبرامج الزراعيـة، حيـث تعتـزم الولايـات المتحـدة مـضاعفة مـساعدتها في العـام المقبـل، تمـشيا مـع الأولويات الأفغانية. ونجدد كـذلك التزامنـا بالعمـل مـع البعثـة للتقليـل مـن أوجـه القـصور وكفالـة التنفيـذ المناسـب والفعـال

لأنشطة تقديم المعونة، ونحث المانحين الآخرين على الانضمام إلينا.

والولايات المتحدة يسرها أيضا أن ترى البعثة تحقق التقدم في توسيع نطاق حضورها في جميع أنحاء أفغانستان. وكما يلاحظ الأمين العام، تسير البعثة بدأب نحو هدف أن يكون لها ١٧ مكتبا في المقاطعات بحلول نهاية العام. وهذا الحضور الموسع في المقاطعات، الذي طالب به القرار ١٨٦٨ (٢٠٠٩)، سيسمح للبعثة بأن ترصد وتنسق برامج المعونة في الميدان بصورة أفضل.

وتحث حكومتي الأمم المتحدة على الموافقة على الزيادة في ميزانية البعثة لعام ٢٠١٠، مما يسمح بمزيد من التوسع في فتح المكاتب في المقاطعات، وإننا نحث زميلاتنا الدول الأعضاء كافة على دعم جهود البعثة لمد قنوات الاتصال في المقاطعات عن طريق تقديم الموظفين اللازمين والموارد المطلوبة.

وتشيد الولايات المتحدة بالبعثة على تطويرها معايير ومؤشرات قياس التقدم الموصوفة في تقرير الأمين العام. وتلك المعايير تعرّف المجالات الأساسية التي يجب على البعثة والمجتمع الدولي وحكومة أفغانستان تركيز الجهود عليها. وهي تفيد في تحديد معايير لقياس النجاح بشكل ملموس.

اسمحوا لي أن أتحول إلى موضوع أخير من المهم أن نكون واضحين بشأنه. إن القوات الأمريكية وجنود القوة الدولية للمساعدة الأمنية يواصلون بذل جهود كبيرة لتفادي سقوط خسائر من المدنيين، وهو ما يجسده نهج الجنرال ماكريستال القائم على جعل حماية السكان المدنيين أولوية للعمليات العسكرية. ويضع هذا الجهد الشعب الأفغاني في محور المهمة. كما أنه يعبر عن حقيقة أن الغالبية العظمى من وفيات المدنيين في أفغانستان تحدث بسبب الأعمال الإرهابية التي لا تعرف الشفقة التي ترتكبها الجماعات المتمردة التي تعمل بدون اعتبار لأرواح الأفغان. والولايات المتحدة تأسف لكل الخسائر في أرواح الأبرياء أثناء العمليات العسكرية ولا تدخر وسعا لتفادي سقوط خسائر بين المدنيين. وعندما تقع خسائر بالفعل، فإننا نقدم المساعدة الإنسانية للمجتمعات المحلية المتضررة ونجري تحقيقات مشتركة شاملة مع الحكومة الأفغانية للوصول إلى الحقائق.

وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته أفغانستان، فإنه يجب علينا العمل معا لتحقيق المزيد. والولايات المتحدة ما زالت تعتقد أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان عنصر أساسي في جهودنا المشتركة لدعم الشعب الأفغاني في نضاله من أجل إعادة بناء بلده وهزيمة عدو عاقد العزم. وسنواصل دعم المهمة الحاسمة للبعثة لمصلحة أفغانستان ومن أجل السلام والأمن في المنطقة.

تسجيلا للموقف، أود أن أسجل اعتراضي على بعض التعليقات التي أدلى بها ممثل ليبيا، والتي أعتقد أنها غير مفيدة لمناقشة اليوم.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة الآن للممثل الخاص إيدي للإدلاء بمزيد من التعليقات.

السيد إيدي (تكلم بالإنكليزية): لقد أثيرت مسألتان أو ثلاث وأود أن أعلق عليها بإيجاز.

تتصل المسألة الأولى بالتعليق الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة بشأن توسيع مكاتبنا. ولتقديم إجابة سريعة فحسب، آمل أن نتمكن خلال الشهور القليلة المقبلة من فتح أربعة مكاتب أخرى في المقاطعات التي يمكن العمل فيها. وهناك بعض المقاطعات التي طُلب منا أن نذهب إليها غير مسلحين لكن معظم الناس لا يريدون الذهاب إليها وهم مسلحون حتى، ولذلك فإنها ليست أولوية بالنسبة لنا. وبعد

ذلك، سيتوقف فتح مزيد من المكاتب فعلا على تقديم أعضاء المجلس وكثيرين غيرهم الموارد التي نحتاجها.

تتصل المسألة الثانية بالتعليق الذي أدلى به السفير الليبي بشأن الخسائر بين المدنيين. وأجد لزاما علي فعلا أن أقول إن الجهود التي يبذلها الجنرال ماكريستال الآن جديرة بالإعجاب ولقد شاهدت أيضا خلال الأسابيع القليلة الماضية إلى أي مدى انخفضت الخسائر بين المدنيين. ولقد وقع حادث واحد خطير ومؤسف ولكن بخلاف ذلك، فإن الاتجاه السائد خلال الأسابيع القليلة الماضية يسير في الاتجاه الصحيح حقا. وأشيد بالجنرال ماكريستال لما يبذله من جهود. وتفكيره بشأن هذه المسألة مطابق لتفكيري.

وبخصوص مراكز الاحتجاز، فقد زرت عددا منها وأعتزم مواصلة القيام بذلك. وهناك ثلاثة أسباب لذلك. الأول هو تفقد الأحوال المادية التي يعيش في ظلها المحتجزون؛ والثاني هو التأكد من وجود إمكانية للمحتجزين للإبلاغ ولأن يبقوا على اتصال بعائلاقم؛ ويتعلق الثالث، بالتأكيد، بإمكانية الرجوع إلى نظام العدالة. وتعليقي العام هو أن المرفق الجديد الذي يجري بناؤه في باغرام خطوة هائلة في الاتجاه الصحيح. وبخصوص المرافق الأفغانية، أود أن أقول إنها بائسة من نواح كثيرة. وسبب ذلك واضح، ألا وهو نقص الموارد. ليس لديهم موارد. وإذا تمكنا نحن، المانحين، من تقديم المزيد من الموارد، فإنه يمكن عمل الكثير بهذا الخصوص.

ونحن نعاني من نقص الموارد ليس للمرافق الفعلية فحسب، ولكن أيضا لنظام العدالة. ويزيد ذلك، بالتأكيد، من صعوبة معالجتنا للأمور بالطريقة الصحيحة. وأناشد المانحين تقديم المزيد من الموارد وأعرف أن المسؤولين في الحكومة الأفغانية يتفقون معي تماما في هذا الشأن.

وختاما، فإنه على الرغم من أن السفير الفرنسي لم يوجه إلي سؤالا، فإنني أود أن أعلق على أمر ذكره. فقد قال إنه ممتن للدور الذي أديته بخصوص العملية الانتخابية. وأجد لزاما علي أن أقول هنا إنه خلال الفترة المعقدة جدا التي نمر بها، هناك توافق تام بين رأيي وآراء السفراء حول هذه الطاولة وآخرين في الأوساط الدبلوماسية في كابل، وهذا مؤشر إيجابي جدا حقا. وييسر ذلك بكل تأكيد حوارنا مع السلطات الأفغانية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): يسعدني أن أدعو السيدة نورما تشان إلى أخذ الكلمة.

السيدة تشان (رئيسة فرع أمانة مجلس الأمن) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أقول بضع كلمات، لكنني أعد ألا أتكلم لمدة تزيد على خمس دقائق. بعد ٣٦ سنة، واليوم في الأمم المتحدة، ما الذي يمكن أن أطلبه أكثر من ذلك؟ إنه بالقطع أوان التقاعد. ولقد تأثرت وسعدت جدا بالمشاعر التي جرى التعبير عنها تجاهي هذا الصباح. وأود أن أشكر الجميع هنا الذين أحاطوني بهذا الشرف. وإنه لمن دواعي شرفي العظيم أن أتيحت لي فرصة وشرف العمل من أجلهم ومن أجل جميع من جاءوا من قبلهم. وأنا أشكرهم جميعا من أعماق قلبي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعرب، مرة أخرى، عن أطيب تمنياتنا جميعا للسيدة تشان.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك، يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.